مصطلحات الحذف
عــنـــد النحويين والبلاغيين

م. سهيلة خطاف عبد الكريم

الخلاصــة :-

الحذف والاختصار سمات بارزة في اللغة العربية فجاء كلام العرب أكثره مجازا وإشارة إلى المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة والبلغاء من الناس يميلون إلى أسلوب الحذف و الإيجاز أكثر مما يميلون إلى أسلوب الذكر و الإسهاب ,لأنهم يرون الإيجاز عنوانا للبلاغة .

الإيجاز بلاغة لكن إخلال المحذوف بالمعنى عيب ، إذ الإخلال يؤدي إلى أفساد الكلام.

للحذف فوائد منها التفخيم والتعظيم وزيادة لذة .

للحذف أوجه متعددة عند النحاة والبلاغيين مما جعلهم يتفننون في إطلاق عدد من المصطلحات وقد تبين لي اضطراب النحاة في وضع مفهوم محدد للحذف

كثرة هذه المصطلحات واتساع مدلولاتها في اللغة والنحو والبلاغة فقد بلغت ستة وعشرين مصطلحا معانيها متقاربة وان اختلفت في بنائها .

وقد اقتضت طبيعة البحث على حسب ما تهيأ له من ظواهر نحوية وبلاغية وما الى ذلك أن يكون البحث من مبحثين :-

الأول: في المبادئ الأساسية لأسلوب الحذف

الثاني: مصطلحات الحذف

يسبقه مقدمة وتمهيد ويعقبه خاتمة

Abstract

Deletion and the shortcut valve prominent in the Arabic language Arabs, most of it came word of a metaphor and reference to the meanings of the many terms that few poets and people tend to approach deletions, and more briefly than tend to the male style and length, because they see the title of the eloquence of brevity Brief but eloquent sense of a breach of the deleted defect , if the breach leads to corrupt speech .

For deletion of benefits, including aggrandizement and gratification and increase pleasure . For deletion in several ways when grammarians and Albulageyen Itvennon making them in launching a number of terms I have found grammarians disorder in the development of a defined concept for deletion.

Many of these terms and breadth of meanings in the language, grammar and rhetoric was the language of twenty-six term meaning close, though differing in construction .

The nature of the search warrant, based on what he saw of the signs of grammatical and rhetorical, and so that the search of two sections ..

I: basic principles for the Delete method .

II: deletion of terms .

Preceded by an introduction, preface, followed by a conclusion

المقدمة

الإيجاز والاختصار سمات بارزة في اللغة العربية ، وقد تكلم العرب لغةً هذبّتها الفطرة ، وأحكمتها السَليقة وجّودتها القريحة ، فجاء كلامهم أكثره مجازُ وإشارةُ إلى المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة ، وهذا ما يحققّه أسلوب الحذف الذي أنس به حُذاّق اللغة وسمَوه شجاعة العربية .

ولعل في دراسة هذا الأسلوب وسيلةً مهمةً تعيننا على فهم كلام العرب وأصوله وتذوقه ،والإحساس بما فيه من روعةٍ وجمالٍ ، ذلك لارتباط الحذف بالنحو والبلاغة ، والبلاغةُ روحها الأدب ، وعليها أن تواكبه ، بل عليها أكثر من ذلك ، أن تكشف عن أسراره وجماله .

وهذه الأهمية التي أشرت إليها وما ستتبعه من بحوث لغوية وصرفية ونحوية وبلاغية . هي لذلك خليقةُ بان يُفرد لها مجال عريض مستقل . ودراسة جادة ترصد شواهد الحذف في كلام العرب في معظم أبوابه ، وتبرز دورها وأهميتها الخاصة ومعانيها في علم النحو والبلاغة .

ولاشك أن الدراسة الدلالية التطبيقية هي المحل الأساس والفعال لإبراز خصائص العربية في الإيجاز والاختصار المتمثل بأسلوب الحذف ، الذي يعتمد على قاعدة علمية متينة وراسخة تجمع الحذف البليغ في كلام العرب ، مما يرفد الدراسات المعاصرة بكثير من الأفكار اللغوية المفيدة .

للشيخ عبد القادر الجرجاني كلمة عن الحذف في صورة عامة ، أوردها في كتابه (دلائل الإعجاز) قال فيها : ((انه باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون أذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبنْ ..))[1] والبلغاء من الناس يميلون إلى أسلوب الحذف والإيجاز أكثر مما يميلون إلى أسلوب الذكر والإسهاب ، لأنهم يرون الأول عنواناً للبلاغة ، ومقياساً للذكاء وقدرة فائقة على التعبير البديع .

والرجل البليغ يختار الإيجاز ما أمكنه التعبير عن فكرته بألفاظ قليلة ، ويفضله على الأطناب إذا لم يكن فيه زيادة معنى أو توضيح ، ويرى في هذا الإيجاز سمو بيانهً وثقة كذلك باحترام من يخاطبه أو يتحدث إليه .

والقاعدة الذهبية التي يتبّناها أرباب الذوق هي تفضيل القليل من الكلام على كثيره ، إذا كان كل منهما يحمل المعنى نفسه .

هذا وقد شعر البلاغيون القدامى بأهمية أسلوب الحذف وأنَه أبرز خصائص العربية وهو جدير بان يخصّص له كتاب مفرد ، لأن من عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف طلباً لتقصير الكلام واطّراح فضوله ، والاستغناء بقليله عن كثيره ، ويعدون ذلك فصاحةً وبلاغةً .

وفي القرآن من هذه الحذف ، والاستغناء بالقليل من الكلام كثيرُ من مواضع كثيرة نزلت من الحسن في أعلى منازله ، ولو أفردنا لما في القرآن من الحذف الغريب ، والاختصارات العجيبة كتاباً لكان واجباً .

ولم يعد يكفي اليوم – ونحن نتحدث عن الإيجاز في اللغة – أن ننقل ما قاله العرب في لغتهم ، ولا أن نذكر بما عقده علماؤهم من فصول في مدح الإيجاز والثناء عليه ، ولا يكفي أن نقول :إن العرب أصحاب هذه اللغة ، حين عرفوا البلاغة جعلوها في معنى من معانيها تكمن في الإيجاز ، فقالوا : البلاغة الإيجاز . تبايناً منهم لقيمة الإيجاز وحرصاً منهم عليه ، وإن أفصح من نطق بلغة العرب جعل الإيجاز فضلاً مما آتاه ربه فقال : لقد أوتيت جوامع الكلم ، واختصر لي الكلام اختصاراً ، وإن خير الكلام عند العرب ما قل ودل ....

إن ذكر ذلك نوع من التعبير الإنشائي ، لم يعد كافياً لإثبات أن لغتنا موجزة . ولكن الحديث عن لغة الإيجاز ينبغي له أن يتوجه بكليته نحو رصد أسلوب الحذف في هذه اللغة وجمع ما تناوله النحاة والبلاغيون .

وعلى هذا فإن معرفة طبيعة اللغة ، وفقه خصائصها أمر لابد منه لكل من يتحدث عن اللغة ، حديث استقصاء ووصف واستقراء موضعي لإبراز محاسن اللغة والكشف عن جمالها وبلاغتها . ومن منطلق الإخلاص للغة العربية اتجهت نية الباحث في خصائص العربية من خلال مصطلحات الحذف أو مرادفاته من الوجهة النحوية والبلاغية .

وهو جدير بأن يستقل بدراسة توفيه حقه من البسط والإيضاح والتهذيب ، وجمع شتاته المتناثر في المطولات والمراجع الكبيرة ، واستصفاء ما يجدر الأخذ به ، واستبعاد ما يغشيه مما لا يناسب . وتحقيق هذا كله غرض جليل يقتضي بحثاً مستقلاً .

وقد اقتضت طبيعة البحث على حسب ما تهيأ له من ظواهر نحوية وبلاغية وما إلى ذلك ، أن يكون البحث في مبحثين يسبقه مقدمة وتمهيد ويعقبه خاتمة .

عُني المبحث الأول بالمبادئ الأساس لأسلوب الحذف فحاولت أن أقدم فيه دراسة موجزة أبرزت فيه :

1- أهمية الحذف عند النحويين والبلاغيين .
2- الإيجاز المحمود والإيجاز القبيح .
3- شروط الحذف.
4- فوائد الحذف وأغراضه .
5- متى نلجأ إلى الحذف .

أما المبحث الثاني : فكان في الغرض الأساس من هذا البحث ألا وهو مصطلحات الحذف في اللغة العربية ، وقد بلغت هذه المصطلحات سبعة وعشرين مصطلحاً ، معانيها متقاربة وان اختلفت في بنائها وتوجيهها ودلالاتها ، مما يدل على أن كلام العرب يأخذ بعضه برقاب بعض أو يستعان بها على فهم الإيجاز والاختصار ، ومن هذه المصلحات : البلى – الترك- الجزم ...

أما المصادر المعتمدة في هذا البحث ففي مقدمتها كتاب سيبويه ، وكتاب المقتضب لأبي العباس المبّرد، وكتاب الأصول لأبي بكر بن السراج ، واعتمدت كتب ابن مالك كالألفية وشرح الكافية وكذلك كتب المحقق ابن هشام الأنصاري كمغني اللبيب وشرح شذور الذهب ...
ولكتب أرباب البلاغة نصيب في هذا البحث ككتاب الصناعتين لأبي هلال العسكريّ ، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجيّ ، وكتاب دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانيّ ..
وفي كتب علوم القرآن مادة حسنة لأسلوب الحذف كالبرهان في علوم القرآن للزركشي والاتقان في علوم القرآن للسيوطي .
أرجو أن أكون قد قدمت في هذا البحث ما أصبو إليه من خدمة العربية فإن أصبت فذلك حسبي ، وإن أخطأت فما أنا إلا امرؤ ضعيف يصيب قليلاً ويخطئ كثيراً ، وسبحان من له الكمال وحدة فمنه السداد وبه التوفيق والحمد لله أولا وآخراً .

تمهـــيد

عند تناول أسلوب الحذف كان لابد من التعرض لموضوع الإضمار إذ هو صِنْوه ، وقد ذُكِر هذان المصطلحان كثيراً للدلالة على أسلوب الاختصار.
أولا المدلول اللغوي والاصطلاحي لكلمة الحذف:
في تاج العروس : حذفَهُ ، يحذفهُ ، حذفاً : أسقطه
و (حذفه) من شعره ، إذا أخذه وحذفه حذفاً قطعهُ مِنْ طرفهِ .[2]
وحذف السلام حذفاً خففه ولم يطل القول به ، وهو مجاز ، ومنه الحديث (حذف السلام في الصلاة سُنّة) ويدل عليه حديث النَّخعي (التكبيرُ جَزْمٌ ، والسَّلامٌ جزمُ) فإنّه إذا جزم السلام وقطعه فقد خففه وحذفه [3] ..
ورجل محذف الكلام : مهذب حسنٍ خال من كل عيب ، وهو مجاز وضحه الزمخشري بجلاء فقال : (حذف الصانع الشيء : سواه تسويةً حسنةً ، كأنه حذف كل ما يجب حذفهُ ، حتى خلا من كلَّ عيب وتهذَّب)[4] .
هذا في اللغة أما في الاصطلاح فهو : (إسقاط جزء الكلام ، كله بدليل)[5] .
المدلول اللغوي والاصطلاحي لكلمة إضمار :
والإضمار عند النحاة الإخفاء والستر، قال ابن منظور : الضمير : السر وداخل الخاطر ، والجمع الضمائر .. قال الليث : الضمير الشيء الذي تضمره في قلبك [6] .
وقال الزبيدي :أضمرت الشيء : أخفيته [7] ..
الضمير المستتر : هو اللفظ القائم بالذهن فإن له صورةً في العقل مقدرة والمحذوف لفظِ بالفعل ثم حُذِف وسمي بذلك لأنه استغنى عن لفظه ، أي ظهور أثره في اللفظ بظهور معناه ، فكأنه احتجب عن الإدراك اللفظي والضمّار خلاف العيان فليس ثمة فرق بعيد بين المدلول اللغوي والمدلول النحوي للكلمة يقول ابن فارس من سنن العرب أللإضمار ويكون على ثلاثة اضرب إضمار الأسماء وإضمار الأفعال وإضمار الحروف .
من هنا نستطيع أن نقول إن الإضمار يدخل أنواع الكلم الثلاثة .
قال الخفاجي : فَرق النحاة بين الإضمار والحذف، بأن الإضمار الحذف مع بقاء الأثر ، لأنه يشعر بوجود مقدّر له ، والحذف اعّم منه ، وقد يستعمل كلّ منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء[8] .
وقال الزركشي في البرهان وقد خصص الأسلوب الثاني من كتابه في علوم القرآن للحديث عن الحذف:
الفرق بينهما أن شرط المضمر بقاء أثر المقّدّر في اللفظ نحو : [يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا] {الإنسان:31} ، أي : ويعذب الظالمين[9] .
ويدل على أنّه لابد في الإضمار من ملاحظة المقدرّ باب الاشتقاق ، فإنه من أضمرت الشيء ، إذا أخفيته ، قال الاحوص الأنصاريّ :

سيبقى لها في مضمر القلب والحشا سرير ودّ يوم تُبلى السرائر

وأما الحذف فمن حذفت الشيء إذا قطعته ، وهو يشعر بالطرح ، بخلاف الإضمار ، ولهذا قالوا : (أنْ) تنصب ظاهرة ومضمرة [10] .

المبحث الأول

الحذف عند النحويين والبلاغيين :

تتعددّ مواضع حذف أجزاء الجملة وتقديرها عند النحاة ، حتى لا يكاد يوجد باب من أبواب النحو إلا يتصل به الحذف والتقدير في بعض جزيئاته ، وألابواب التي يطَّرد حذف بعض أجزاء الجملة فيها هي :

المبتدأ والخبر ، والأفعال الداخلة عليهما ، والمفاعيل ، والإضافة ، والموصول ، والقسم ، والشرط ، والعطف ، والعائد ... ففي كل باب من هذه الأبواب يطَّرد حذف بعض أجزاء الجملة في مواضع منه ، حتى يكون الحذف في مواضع بعينها أصلاً فيها .

وتحليل الأجزاء المحذوفة من الجمل في هذه الأبواب يكشف عن حقائق مهمة في البحث النحويّ.

أولها : تتصل بما يدعي النحاة حذفه من أجزاء الجملة، وابرز ما يتأكد في هذا المجال أن الحذف يشمل أقسام الكلمة الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، وأنها تتناول الاسم والفعل في مواقعهما الإعرابية المختلفة ، وأنه يشمل الحروف على تنوعها .

والثانية : تتصل بالقواعد الكلية التي تحكم جزيئات هذا النوع من الحذف. وفي هذا المجال نجد تأثيراً عميق المدى لقاعدتين أو نظريتين :-

النظرية الأولى : مفهوم العمل النحويّ الذي يقتضي بالضرورة وجود أطراف ثلاثة فيه . أولها العامل ، وثانيهما المعمول، وثالثهما الحركة الإعرابية رمز تأثير العامل في المعمول، فإذا لم يوجد في الجملة بعض هذه الأطراف تحتم – عند النحاة – تقدير ما لا وجود منها ، ومن ثم إذا وجد النحاة عاملاً وليس له معمول قدروا له معموله ، وإذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمول واحد أعمل أحدهما فيه وقدر للآخر ما يعمل فيه، وإذا وجد معمول ولم يكن ثم عامل قدر له عامله .

والنظرية الثانية : مضمون فكرة النحاة عن نظام الجملة ، وهذا المضمون الذي يرتكز أساسً على وجود الإسناد الذي لا يكون إلا بين اثنين : مسند إليه ومسند ، سواء كان المسند حدثاً أو علاقة ما يشير إليها الظرف والجار والمجرور، ويدل عليها – عند النحاة- متعلقهما وسواء كان المسند إليه اسم ذات أو اسم معنى صريحاً أو مؤولاً[11] .

وقد أثرت هذه الفكرة في جزيئات كثيرة في هذا النوع من الحذف، حين وجد النحاة تراكيب عديدة تفيد فائدة يحسن السكوت عليها – وهي غاية الجملة عندهم – ولكن لا يتوفر فيها شرط الإسناد من لزوم وجود طرفين ، فلجأوا إلى تقدير المسند أو المسند إليه في هذا النوع من التراكيب [12] .

وثمة إضافات تلحق بهما مما يكمل به معنى الكلام يطلق عليهما الفضلة أو القيد ، فإذا ما اقتضى المقام وطبيعة الكلام الاستغناء عن شيء منها ساعدهم اعتبار ذلك الأصل – في مقام الضبط والتحليل – على معرفة المستغنى عنه تقديره وبيان مواضعه.

كانت جهود النحويين واللغويين الخطوة الأولى في مجال أسلوب الحذف، فقد تابعهم علماء البلاغة الذين غاصوا للبحث عن دقائق هذا البحث ولطائفة ليدركوا أسراره وبلاغته وجماله، فبين البلاغة والنحو تلازم، يكمل احدهما الآخر ، فلا غنى للأسلوب الجزل والعبارة القوية عن تضامن الناحيتين البلاغية والنحوية، فإذا كان النحو يتناول الأسلوب من ناحية التكوين وضبط أواخر الكلمات وما ذكره ابن هشام قبل ، فإن البلاغة تتناوله من جهة ما يتحقق فيه من قيم جمالية ، وفنية تجعله موائما لما دل عليه وهو ما يعرف عند البلاغيين بمطابقة الكلام لمقتضى الحال .

وقد اعتدَّ البلاغيون بذلك المبدأ في غير من الأساليب التي عرضوا لها ويبدو ذلك هاهنا في عبارة (المتعارف) و (أصل المراد) التي وردت في تعريفهم للإيجاز والإطناب ، فقالوا إن الإيجاز : ((هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط ، والإطناب هو أداؤه بأكثر من عباراتهم[13] وأيا ما كان خلافهم في مفهوم (عبارة المتعارف) بإرجاعها تارة إلى المقام وتارة إلى العرف، فإنها تقف – في نظري – بإزاء قاعدة (أصل الوضع) ، إذ إنهم اتخذوه مهاداً أولياً في بحثهم البلاغيّ ، ووزاناً لبيان معايير الإطناب والإيجاز الذي يعد الحذف أحد طرائقه المشهورة .

وكذلك تناول الموجهون ظاهرة الذكر والحذف وأشاروا إلى كثير من صورها المعهودة في درس اللغة والبلاغة ، التي ترتبت على تغاير القراءات وتوجيهها ، وذلك من خلال وجهين من وجوه القراءة ، أحدهما : ما تحقق فيه الذكر أو الحذف نصاً ، بأن تحذف إحدى القراءات ما تذكره الأخرى . أما الآخر. وكان أكثرهما شيوعاً ، فهو ما دل تغايره الإعرابيّ أو التصريفيّ على أن ثمة محذوفاً يجوز تقديره في الكلام جرياً على أصله في العربية .

والواقع أن تناولهم لظواهر الذكر والحذف ههنا قد غلب عليه الطابع اللغويّ، ولا غرابة في ذلك : إذ كان كثير منهم لغويين في الأساس ، وأسهموا بطريقة أو بأخرى في تبعيج النحو وفلسفة قواعده فبدت عليهم آثار الصنعة، ولكن كوكبة منهم حاولت تجاوز هذا النطاق فراحت تفتش عن سره وتذكر علته بالتصريح حيناً والتلميح أحياناً مدركة في الوقت نفسه أن القيمة البلاغية لظاهرة الحذف في العربية لا تقف عند حدود هذه الفائدة العامة المتمثلة في الإيجاز أو الاقتصاد في التعبير التي ربما تشير إليها معظم المحذوفات ، بل تتعداها إلى الدلالة على قيم بلاغية أخر تستفاد من السياق وقرائن الأحوال .

وقد كانت دراسة أئمة النحويين لعلوم اللغة العربية دراسة مستفيضة شاملة تتناول أسلوب الحذف تناولاً كلياً ، وتستقصي المظهر والمخبر وتتناول العرض والجوهر ، وتأتي على كل ما يبدو في العبارة من ترتيب وضبط ، ودلالة ، وهكذا أمدنا هؤلاء بكل ما يجول في الذهن ، ويخطر بالبال .

فالخليل بن أحمد الفراهيدي لم تخلُ آراؤه النحوية من الملاحظات البلاغية التي ضمنها سيبويه كتابه فهو حين يتحدث عن الحذف وأثره في خفة الكلام يبارك الحذف مادام لا يخلُّ بالمعنى ، ولا يؤدي إلى اللبس . ففي قوله تعالى : (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) (سورة النساء آية 171) يقول : كأنك تحمله على ذلك المعنى – كأنك قلت : انتهِ وادخل فيما هو خير لك- فنصبه لأنك قد عرفت : أنك إذ قلت له : انتهِ ، أنك تحمله على أمر آخر فذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له : انته فصار بدلاً من قوله : ائت خيراً ، وادخل فيما هو خير لك [14] .

وسيبويه يسأل أستاذه الخليل عن العلة في حذف العلة في حذف جواب الشرط من بعض آيات التنزيل : (وسألت الخليل في حذف جواب الشرط من آيات التنزيل من قوله تعالى : [حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا] {الزُّمر:71} ؟ أين جوابها [15] ؟
وعن قوله جل وعلا : [وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ العَذَابَ] {البقرة:165} [وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ] {الأنعام:27} فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام)[16] .
فهو يعتمد إذا على المخاطب في مراعاة حاله . ويتجه إلى البينة العميقة للكلام وإلى التعبير من حيث هو تعبير ، فيتناوله روحاً وجسداً ، عرضاً وجوهراً ودالاً ومداً .
أما سيبويه : وهو تلميذ الخليل ، والمتحدث باسمه فقد طرق الكثير من فنون البلاغة في محيط حديثة النحوي فهو يتحدث عن الحذف ، ومتى يكون ؟
ويجيب سيبويه عن ذلك : بأنه إذا كان المخاطب عالماً به فيعتمد المتكلم على بديهة السامع عن الحذف بصفة عامة . ثم يقول : أن هذا الحذف فصيح يتحدث به الفصحاء من العرب ثم بين السر البلاغيّ في الحذف 0 وهو أنه يرجع إلى حب العرب للتخفيف .
وهذا الاتجاه البلاغيّ من سيبويه يدل على مقدار مابين النحو والبلاغة من ارتباط ، وان جهد سيبويه البلاغي لا يقل عن جهده النحويّ .

الإيجاز المحمود :

يجب أن نحد الإيجاز المحمود بان نقول : هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ . واحترزنا بقولنا – إيضاح – من أن تكون العبارة عن المعنى وإن كانت موجزة غير موضحة له . فإن ذلك وإن كان يستحق لفظ الإيجاز والاختصار فليس بمحمود حتى تكون دلالة ذلك اللفظ على المعنى دلالة واضحة .

المحذوفات القبيحة :

تضافرت أقوال أرباب علم البيان على أن المحذوفات على قسمين : حسنة وقبيحة . أما القبيحة فهو أن يخلَّ المحذوف بالمعنى ، أو يحيط عن رتبته [17] وبناء على ذلك فالإيجاز بلاغة ، والإخلال عيب ، إذ الإخلال : اختصار يؤدي إلى إفساد الكلام ، وعدم أدائه المراد في شكل صحيح ، أو هو قصور اللفظ عن أداء المعنى .
ومن الشواهد التي يسوقها النقاد والبلاغيون على الإخلال قول عروة بن الورد :

عجبتُ لهم إذ يقَتلون نفوسَهُمْ ومقَتَلُهمْ عند الوغى كان أعَذْارا [18]

يعني إذ يقتلون نفوسهم في السلم . ومثله من نثر الكتاب : ما كتب بعضهم : فإن المعروف إذا زجا . كان أفضل منه إذا توفر وأبطا .
وتمام المعنى أن يقول – إذا قل وزجا – فترك ما به يتم المعنى وهو ذكر القلة : وكتب بعضهم : فما زال حتى اتلف ماله ، واهلك رجاله 0 وقد كان ذلك في الجهاد والإبلاء ، أحق بأهل الحزم وأولى ... والوجه أن يقول – فإن إهلاك المال والرجال في الجهاد والإبلاء أفضل من فعل ذلك في الموادعة ... ومثل هذا مقصر غير بالغ مبلغ الحذف الجيد . وأقبح من هذا كله . قول الآخر :

لايَرْمضُون إذا جرّتْ مشافرهم ولا ترى مثلهُم في الطعن ِ مَيَّالا
ويفشلون إذا نادى ربيئهُـــــمَ ألا اركبَنَّ فقد آنستُ أبطالا [19].

أراد – ولا يفشلون – فتركه فصار المعن كأنه ذم .
وساق بعضهم من نماذج الإخلال قول أبي تمام :

أعطيتني دِيةَ القتيل وليس لي عقلُ ، ولا حقٌ عليك قديم

إذ أراد : وليس لي عليك عقل ، فاخلّ ، وأوهم ، إذ العقل هنا الدية ، عقل القتيل : وداه ، أي أعطى وليه ديته وقول البحتري :

الشيء وقتٌ وإبانُ ، وليس ترى يوماً كنائله وقتاً وأبّانا

فهذا مدح 0 ولكنه أخل به حتى كاد يكون ذماً لنقصان اللفظ عن تمام معناه ، لأنه جحد أن يرى لنائله وقتاً في يوم من الزمان ، وقد أتم المعنى أبو الطيب إذ قال :

وواهبٌ ، كلُّ وقتٍ وقتُ نائله وإنما يهبُ الوهّاب أحيانا

ومن الحذف الرديء .. قول الحارث بن حلّزة :

والعيشُ خيرُ في ظِلا ل النوَكِ ممِنْ عَاشَ كَدا ّ

وإنما أراد – والعيش الناعم خير في ظلال النوك من العيش الشاق في ظلال العقل – وليس يدل لحن كلامه على هذا فهو من الإيجاز المقصَر [20] .

شروط الحذف :

وضع سيبويه توجيهاً بيَّنَ فيه ما يُعتمدُ من الحذف من خلال حِكمة العرب فهو يقول :(تُضمِرُ بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع ، وتُظهر ما أظهروا ، وتُجري هذه الأشياء التي هي على ما يستَخَّفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام . ومما هو في الكلام على ما أجروا ، فليس كل حرف يحذف منه شيء، ويثبت فيه) [21] . وهذا التوجيه مستمد من نظرة ثاقبة لكلام العرب في إيجازه وإعجازه ، فإن الأدلة الواضحة قد دلت على أن العرب مع حكمتهم لا يتكلمون بما لا يفيد ، وأنّ الكلام الذي وُضع في الأصل إلا لفائدة قليله في وجوب الفائدة ككثيره ، فربما ظهرت هذه الفائدة لكل متدبر ، وربما خفيت .
وأصول أهل العربية مملوءة من هذا ، فإنهم يتمحلون ويتطلبون العوامل التي لا تظهر في تمام الكلام ويقدرون فيها التقديرات البعيدة حراسة للأصول ، ونُصرةُ لما دلَّ عليه الدليل [22] .

فالمعتمد في ما يقبل من الحذف، وما يعّول عليه من ذلك هو أن ما كان من المعاني المقدرة محتملاً لحقيقة اللفظ أو لمجازه ، فهو مقبول يعّول عليه ، وما كان من المحذوفات لا يحتمله اللفظ من جهة حقيقته ولا مجازه فهو مردود .
وهذه أمور عامة ، لم يكتفِ بها الموجهون البلاغيون ، وإنما سروا نحو بيان شروطٍ واسعةٍ تكاد تلاصق كل بحث نحوي . وسأسوق في هذا التقديم بعضا منها :
فمنها : أن تكون في المذكور دلالة على المحذوف ، إما من لفظة أو من سياقه ، وألا لم يتمكن من معرفته ، فيصير اللفظ مخلاً بالفهم . ولئلا يصير الكلام لغزاً فيهجن في الفصاحة ، وهو معنى قولهم : لابد أن يكون فيما أبقى دليل على ما ألقى [23] .
وتلك الدلالة مقاليه وحالية .
فالمقالية قد تحصل من إعراب اللفظ ، وذلك كما إذا كان منصوباً ، فيعلم أنه لابد من ناصب، وإذ لم يكن ظاهراً لم يكن بد من أن يكون مقدراً ، نحو : أهلاً وسهلاً ومرحباً ، أي وجدت أهلاً ، وسلكت سهلاً ، وصادفت رحباً . ومنه قوله تعالى : [الحَمْدُ للهِ] {الفاتحة:2} على قراءة النصب[24] . وكذلك قوله : [وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ] {النساء:1} والتقدير : احمدوا الحمد ، واحفظوا الأرحام ، وكذلك قوله تعالى : [صِبْغَةَ اللهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ] {البقرة:138} و [مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ] {الحج:78} .
والحالية قد تحصل من النظر إلى المعنى والنظر العلم ، فإنه لا يتم إلا بمحذوف ، وهذا يكون أحسن حالاً من النظم الأول لزيادة عمومه ، كما في قولهم : فلان يحلّ ويربط ، أي يحلّ الأمور ويربطها ، أي ذو تصرف وقد تدل الصناعة النحوية على التقدير ، كقولهم في : لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ] {القيامة:1} [25] . إن التقدير لأنا أقسم لأن فعل الحال لا يقسم عليه . وقوله تعالى : [تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ] {يوسف:85} ، التقدير : لا تفتأ ، لأنه لو كان الجواب مثبتاً لدخلت اللام والنون ، كقوله : [بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ] {التغابن:7} .
وهذا كله عند قيام دليل واحد ، وقد يكون هناك أدلة يتعدد التقدير بحسبها ، كما في قوله تعالى : [أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا] {فاطر:8} . فإنه يحتمل ثلاثة أمور :
احدها : كمن لم يزين له سوء عمله ، والمعنى : [أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا] من الفريقين اللذين تقدم ذكرهما ، كمن لم يزين له! ثم كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لما قيل له ذلك ، قال : لا ، فقيل :[فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ] {فاطر:8} .
ثانيها : تقديره: (ذهبت نفسك عليهم حسرات ، فحذف الخبر لدلالة : [فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ] {فاطر:8} [26] .
ثالثها : تقديره (كمن هداه الله) فحذف لدلالة : [فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ] {فاطر:8} .
ويبدو أن هذا الشرط إنما يحتاج إليه إذا كان المحذوف الجملة بأسرها ، نحو [3] : [قَالُوا سَلَامًا] {الذاريات:25}. أي سلمنا سلاماً ، أو أحد ركنيها نحو : [قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ] {الذاريات:25} أي (سلام عليكم انتم قوم منكرون) ، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية [27] .
وأما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه دليل ، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه إخلال بالمعنى أو اللفظ ، كما في حذف العائد المنصوب ونحوه .
وشرط ابن مالك في حذف الجار أيضاً امن اللبس ، ومنع الحذف في نحو : رغبت أن تفعل ، أو عن أن تفعل ، لإشكال المراد بعد الحذف .
وأورد عليه [وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ] {النساء:127} ، فحذف الحرف [28] .
وجوابه أن النساء يشتملن على وصفين ، وصف الرغبة فيهن وعنهن ، فحذف للتعميم[29] .
وشرط بعضهم في الدليل اللفظي أن يكون على وفق المحذوف . وأنكر قول الفراء في قوله تعالى : [أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ . بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ] {القيامة:4} . أن التقدير : (بلى ليحسبنا قادرين ، والحساب المذكور بمعنى الظن ، والمحذوف بمعنى العلم ، إذ التردد في الإعادة كفر ، فلا يكون مأموراً به)[30] . ويجاب بان الحساب المقدرّ بمعنى الجزم والاعتقاد ، لا بمعنى الظنّ ، وتقديره بذلك أولى ، لموافقته الملفوظ[31] .

فوائد الحذف :

فوائد الحذف في كلام العرب أوسع من أن تحد بحد أو تقيد بقيد، فكثيراً ما يرد مجاز الحذف في الاستعمال ابلغ من الحقيقة ، وهو يلطف الكلام ويكسبه حلاوة ويكسوه رشاقة من خلال أمور ، منها :

1- التفخيم والإعظام ، لما فيه من الإبهام ، لذهاب الذهن في كل مذهب ، وتشوفه إلى ما هو المراد ، فيرجع قاصراً عن إدراكه ، فعند ذلك يعظم شانه ، ويعلو في النفس مكانة . ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد ، وخلص للمذكور .
2- ومنها : زيادة لذة بسبب استنباط الذهن المحذوف ، وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر، كان الالتذاذ به اشد وأحسن . ويظهر هذا في فن الاحتباك، الذي لا يوصل إليه إلا بعد فكر طويل ، ولا يفهمه إلا من أتعب نفسه في تمرسه بكلام العرب .
3- ومنها : زيادة الأجر بسبب الاجتهاد في ذلك ، بخلاف غير المحذوف ، كما تقول في العلة المستنبطة والمنصوصة .
4- ومنها : طلب الإيجاز والاختصار ، وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل .
5- ومنها : التشجيع على الكلام ، ومن ثم سماه ابن جني : (شجاعة العربية) [32] . ولعل السبب في تلقيبه بذلك ، هو أن الشجاعة هي الأقدام، والرجل إذا كان شجاعاً فانه يرد الموارد الصعبة، ويقتحم الورط العظيمة لا يردها غيره، ولا يقتحمها سواه ولا شك أن الحذف قد حاز ذلك في لغة العرب .

6- ومنها: موقعه في النفس في موقعه على الذكر ، ولهذا قال شيخ الصناعتين عبد القاهر الجرجاني : ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره[33] ولله در القائل :

إذا نطقتْ جاءت بكل مليحة وإن سكتتْ جاءتْ بكلِ مليح

وهذا هو الأصل في الآلية المادية لبناء الكلام الدال على المعاني التي يراد الإعلام بها ، إذا عزلنا قوى الإدراك أللمحي والإشاري ، وقوى الاستدلال بقرائن الأحوال وقرائن الأقوال ، لدى متلقي الخطاب، ولا سيما أهل الفطانة والذكاء وأهل الخبرة في حيل المعبرين عما في نفوسهم بأساليب الكلام وطرائقه المختلفة ، فهؤلاء يكفيهم الرمز وتقنعهم الإشارة وصريح العبارة [34] .

7- ومنها الاطلاع على مزايا اللهجات العربية وتوجيه المظاهر الصوتية، وبيان الذوق اللغويّ لطبيعة نطقها اختصاراً وإيجازاً .

8- أسلوب الحذف يكسب الذهن تنظيماً واقتداراً على استيعاب البنية العميقة للكلام ، وما يرتبط بها من تذوق المعاني وتوجيهها في الطريق السويّ المستقيم توجيهاً دقيقاً .

دواعي الحذف وأغراضه :

سئل الخليل بن احمد الفراهيدي عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال : إن العرب نطقتْ على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن يكن هناك علة غير ما ذكرت فا الذي ذكرته محتمل أن يكون علة له [35] .

ويذكر ابن جني حول اجتهاد العالم لاستنباط الآراء اللغوية والأسرار البيانية أنه يجتهد بدقة تفكيره لاستقراء هذه اللغة. فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره[2] . ولعلي أصل بالقارئ الكريم من هذين النصين إلى بيان دواعي الحذف البلاغية ، فنحن أمام نص لغوي هو كلام العرب، اجمع الناس قاطبة على بلاغته ، فتاقت النفوس إلى معرفة أغراض الحذف فيه، وهي كثيرة بعضها إنما يتحكم فيه إلى النفس والحس، وبعضها من خلال ما ذكره البلاغيون، وهم يدرسون حذف المسند إليه وحذف المسند وحذف بعض متعلقات الفعل. ولابد من ذكر أهمها هاهنا[36] .

وقد انتقيت منها وأضفت إليها ، فاجتمعت لدى الدواعي الآتية ، وأأكد انه يعسر إحصاء كل الدواعي التي تقوم في نفوس البلغاء للحذف، وما ذكرته منها يرشد إلى الكثير منها .

الداعي الأول : الاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، إذا كان ما يحذف يمكن أن يدركه ويفهمه المتلقي، دون أن يذكر في اللفظ ، لدلالة قرينة الحال، أو قرينة المقال، أو اللوازم الفكرية المنطقية ، والمخاطب من الذين تكفيهم دلالات القرائن واللوازم الفكرية .

الداعي الثاني : تخيل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل أو اللفظ ، باعتبار أن التوصل إلى فكرة ما عن طريق الاستدلال العقلي أقوى لدى الإنسان من أن تبين له عن طريق دلالة اللفظ ، يضاف إلى ذلك أن فهم الإنسان للأمر باستنباطه الفكري آنس له وأسر ، وأكثر إشعاراً له بذاتيته المستقلة، من أن يشعر بأنه عالة في الفهم على من يعرفه به بصريح اللفظ، لما يتضمن البيان بصريح اللفظ من إلماح ضمني إلى أن المخاطب ليس من أهل فهم المعاني بقرائن الأحوال ، أو قرائن الأقوال ، أو لوازم الأفكار، ففي الحذف إثارة للفكر وترضية لدوافع النفس التي يسعدها الاستقلال والاعتماد على الذات[37] .

الداعي الثالث: اختبار تنبه المتلقي أو مقدار تنبهه ، عند إمكان الاستغناء عن دلالة صريح اللفظ على المراد.

الداعي الرابع : الإشعار بتمجيد المسمّى عن طريق الإبهام بصون اسمه عن أن يبتذل بالذكر لجلالة قدره ، على معنى قول الشاعر يخاطب ممدوحة :

لَسنا نُسَمِيكَ إجلالا وتكَرمةً فوصفك المجَتلي عَنْ ذاَكَ يُغْنيناَ

الداعي الخامس : الإشعار باحتقار المسمّى وازدرائه وتنزيه اللسان عن ذكر اسمه، عن طريق الإبهام بأنه ينبغي صون اللسان عنه، كما يُصانُ عن ذكر ألفاظ الفُحشِ، وأسماء العوراتَ .

الداعي السادس : صون اللسان حقيقة عن ذكر المحذوف ، والاكتفاء بدلالة القرائن ، لأنه مما ينبغي ستر ما يدل اللفظ الصريح عليه ، ويستهجنَ ذواقو الأدب الرفيع ذكره .

الداعي السابع : التمكن من إنكار المحذوف ، عند الحاجة إلى هذه الإنكار ، وادعاء قصد غيره . وذلك لأنه قد تدعو الحاجة إلى التكلم بشيء ، ثم تدعو الحاجة إلى إنكاره ، كقولك عن شخص : جاهلٌ مغرور ، فلو سميته وقلت : زيدُ جاهلٌ مغرورُ ، لقام عليك دليل بهذا التصريح ولم تستطيع الإنكار .

الداعي الثامن : كون ما يحذف متعيناً حقيقة أو ادعاء ، فلا داعي إلى ذكره ، إذ يكون ذكره عندئذ من الإسراف في القول ، وهو آمر لا يستسيغه البلغاء . ويظهر نحو هذا في الخبر الظرف والجار والمجرور غالباً ، وابرز شواهد هذا الغرض قوله تعالى : [فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ] {الجمعة:10} أي : قضيتم الصلاة ، ومثله : [كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ] {البقرة:216} أي كتب الله عليكم .

الداعي التاسع : ضيق المقام عن أطالة الكلام بسبب التوجع أو التضجر ، كان تقول لمريض : كيف حالك ؟ فيقول : مريض . وكأن تقول لفاقد عزيز عليه : كيف حالك ؟ فيقول : حزين . وابرز شواهد البلاغيين قول الشاعر[38] :

قال لي : كيف أنتَ ؟ قلتُ : عليلٌ سهرُ دائمٌ وحزنٌ عميقٌ

أي : أنا عليل ، ومنه [فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ] {الذاريات:29} .

الداعي العاشر : تربية الفائدة بتكثير المعاني ، إذ يتأتى من احتمالات المعاني بالحذف ، ملا يتأتى بالذكر .

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : [قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ] {يوسف:83} أي : فأمري صبر جميل أو : فصبر جميل أجمل ، وفي التقدير الأخير : يكون المحذوف الخبر أي المسند ، وقد تحققت كثرة الفائدة باحتمال أكثر من تقدير واحد .

الداعي الحادي عشر : قصد التعميم مع الاختصار في اللفظ ، وهذا كثير في النصوص البليغة الرفيعة ، كقول الله عز وجل في سورة يونس [وَاللهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ] {يونس:25} . أي : يدعو كل ممتحن مكلف إلى دار السلام عن طريق الأيمان والإسلام ، ودار السلام هي الجنة .
الداعي الثاني عشر : قصد التشويق بالإبهام ، ليأتي البيان بعده شافياً حرَّكه الشّوقُ إلى المعرفة .

متى نلجأ إلى الحذف ؟
أجاب عن هذا السؤال ابن هشام موضحا الحذف الذي يعنى به النحوي خاصة فقال :
(الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ ، أو بالعكس ، أو شرطاً بدون جزاء ، أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أو معمولاً بدون عامل ، نحو :(ليقولن الله)) ونحو : ((قالوا : خيراً)) ونحو : خير عافاك الله ، وأما قولهم في نحو: [سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ] {النحل:81} أن التقدير : والبرد .. ونحو : [وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ] {الشعراء:22} أن التقدير : ولم تعبدني ، ففضول في فن النحو ، وإنما ذلك للمفسر . وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول ، أو بالعكس ، أو للجهل به ، أو للخوف عليه ، أو نحو ذلك ، فانه تطفل مهم على صناعة البيان) [(39)] .
وهذا كلام حسن يساير المشهور الضابط عنهم ، وهو : أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل من غير داعي .
ومما يجب ضبطه هنا أيضاً أن الكلام إذ امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير حذف أو إسقاط مذكور كان على وجهين .
احدهما : أن يكون امتناع تركه على ظاهره لآمر يرجع إلى غرض المتكلم ، ومثاله قوله تعالى : [وَاسْأَلِ القَرْيَةَ] {يوسف:82} وهي علم عند البلاغيين والنحاة جميعاً على حذف المضاف ، ألا ترى انك لو رأيت (سل القرية) في غير التنزيل لم تقطع بان ههنا محذوفاً لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً أو لنفسه متعظاً ومعتبراً ((سل القرية عن أهلها وقل لها : ما صنعوا)) على حد قولهم ((سل الأرض من شق أنهارك ، وغرس أشجارك ، وجني ثمارك ، فإنها إن لم تجبك حوارا ، أجابتك اعتبارا)) [(40)] 0
والوجه الثاني : أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بحذف أو زيادة من أجل الكلام نفسه لا من حيث غرض المتكلم به ، وذلك مثل أن يكون المحذوف احد جزأي الجملة كالمبتدأ في نحو قوله تعالى [فَصَبْرٌ جَمِيلٌ] {يوسف:18} وقوله [مَتَاعٌ قَلِيلٌ] {النحل:117} . لابد من تقدير محذوف ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه سواء كان في التنزيل أو في غيره ، فإذا نظرت إلى [فَصَبْرٌ جَمِيلٌ] في قول الشاعر :

يشكو إلى جَملي طول السرىَ صبرُ جميلٌ فكلانا مبتلىَ

وجدته يقتضي تقدير محذوف كما اقتضاه في التنزيل ، وذلك أن الداعي إلى تقدير المحذوف ههنا هو أن الاسم الواحد لا يفيد ، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد ، وجميل صفة للصبر . وتقول للرجل ((ما هذا ؟)) فيقول : ((زيد)) يريد : هو زيد ، فتجد هذا الإضمار واجباً لان الاسم الواحد لا يفيد ، وكيف يتصور أن يفيد الاسم الواحد ومدار الفائدة على إثبات أو نفي وكلاهما يقتضي شيئين : مثبت ومثبت له ومنفي ومنفي عنه [(41)] .

المبحث الثاني
مصطلحات الحذف

للحذف أوجه متعددة ظاهرة ماثلة ، مثولها أوجد لدى النحاة والبلاغيون عنايةً دقيقةً جعلهم يتفننون في إطلاق عدد من المصطلحات عليها وعلى أقسام عديدة للمحذوفات في كلام العرب ، بعضها يعد من أقسام الحذف ، فيوجه على ما ينبغي له بسبب المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام ، بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض . من خلال العناية بالعلاقة الوظيفية والدلالية الحاصلة بين مفردات اللغة في العبارة أو الجملة المعبرة تعبيراً منطقياً . أو في اللفظة الواحدة ، فنجد الاكتفاء في الجملة ، والاجتزاء في خبر المبتدأ ، والطرح والإسقاط للحرف ... ونحو ذلك .
ولحرصي على تعريف الحذف في الاصطلاح جهدت في تتبع استعمالات العلماء لكلمة الحذف وجماع هذه المصطلحات تغني – إن شاء الله – هذا البحث ، وتبين كيف يكون المعنى مواجهاً للغرض المقصود ، غير عادل عن الأمر المطلوب .
وتكّشف لي من خلال النظر في كتب اللغة والنحو أمران مهمان : -
الأول : اضطراب النحاة في وضع مفهوم محدد أطلقوه على المحذوفات ، مما جعل التداخل بين هذه الألقاب واسعاً .
الثاني : كثرة هذه المصطلحات واتساع مدلولاتها في اللغة والنحو والصرف والبلاغة . وبمعرفة هذه المصطلحات على الصحيح يستطيع الباحث في اللغة ونحوها أن يتلمس طريق الإلمام بها ، واستيعاب قضاياها في مجال الحذف والاختصار .
وقد بلغت هذه المصطلحات لأسلوب الحذف ستة وعشرين مصطلحاً ، معانيها متقاربة ، وإن اختلفت في بنائها ، وتوجهها وإيحائها ودلالتها من ما ييسر فهم أحد أساليب للعربية ، وكذلك يدل على أن كلام العرب يأخذ بعضه برقاب بعض . ويستعان بها على فهم الاختصار والإيجاز ، لتكون كالمدخل إلى التوسع في هذا الفن ، وحسن استيعابه بدقة وفهم ، ولاشك أن الدقة في التعامل مع العلوم – والنحو واحد منها – هي شاهد على سمو الذوق ورقي العقل ، وكفى بهذين علامة على الفضل وسمو المنزلة .
هذه المصطلحات على الترتيب الآتي :

1- البلى	11- السكوت	21- الإلقاء
2- الترك	12- التسكين	22- النبذ

3- الاجتزاء
4- الجزم
5- الاحتباك (الحذف المقابلي)
6- التحريف
7- الاختزال
8- الذهاب
9- الإزالة
10-الإسقاط
13- السلب
14- الإشارة
15- الطرح
16- الاقتصار
17- القطع والاقتطاع
18- الكف
19-الاكتفاء
20-الإلغاء
23- النزع
24-النقص
25- الاستهلاك
26- الإيجاز

وتمام المقصود إنما يكون بذكر الأمثلة وإيرادها ، لأن المثال هو تلو الماهية في الإبانة عن حقيقة الشيء ومعرفة ذاته ... ولابد من أن تكون المآخذ سهلة المدرك ، واضحة حتى تصل إلى النفوس على أحسن شيء وأسهله .

1 – البلى :

من الحقائق المقررة عند المحدثين من علماء اللغة أن كثرة الاستعمال تبلي الألفاظ وتجعلها عرضة لقص أطرافها ، تماما كما تبلى العملات المعدنية والورقية ، التي تتبادلها أيدي البشر .

ولعل هذا الحكم يتضح جلياً في تعليلات سيبويه لطائفة من الحذوف اللغوية ، وخاصة ما يتعلق بالأصوات [42] وهذا هو ما حدث لـ (سوف) ، التي توجد في صورتها القديمة في الآرامية ، وقد روى لنا اللغويون العرب صوراً عدة من صور البلى اللفظيّ في هذه الكلمة ، فقد ذكروا أن العرب يقولون : سو يكون ، وسف يكون ، وسا يكون وسيكون [43] ، وحينما أُنزل القرآن الكريم سجل لنا إحدى صور التطور في (سوف) ، مع الأصل الذي كان لا يزال يعيش معه جنباً إلى جنب ، وروى لنا اللغويون العرب صور التطور الأخرى ، التي لم يكتب لها ما كتب لغيرها من الخلود ، حين تبنتها الفصحى ولغة القرآن الكريم .

2– الترك :

الترك عند العرب تخليف الشيء في المكان الذي هو فيه والانصراف عنه[44] .

وفي أساليب النحاة عبارة عن حذف ما يعلم الكلام ، اختصاراً وإيجازاً ، قال السيوطي مبيناً حكمة العرب في بلاغتها : العرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه [45].

واستعمل مصطلح الحذف بمعنى الترك في مجال الحديث عن الحروف كألف الاستفهام والتنوين ، قال سيبويه : هذا باب تبيان أم لِمَ دخلتْ على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف .

تقول : أم من تقول ؟ أم هل تقول ؟ ولا تقول : أم أتقول ؟ وذلك لان أم بمنزلة الألف ، وليست : أي ومن وما ومتى بمنزلة الألف ، وإنما هي أسماء بمنزلة : هذا وذاك ، إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام هاهنا إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في ألمسالة فلما علموا انه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف[46] .

وقال أبو حيان في البحر المحيط : ترك التنوين لأجل التقاء الساكنين في قراءة : [قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ] {الإخلاص:1،2} [47]

وجرى مصطلح الترك في مجال الحديث عن الأسماء – كالفاعل والمفعول والخبر ...

وقال السيوطي في حديثه عن الفاعل : يحذف لغرض ثم أتبع هذا بقوله في الشرح : قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي[48] .

وذكر الزمخشريّ هذا المصطلح لبيان الحذف في قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ((صوموا لرويته)) فقال : ترك ذكر الهلال للاستغناء عنه، كما تقول : دفع إلى زيد ، إذا استغنى عن ذكر المدفوع [49] .

وفي حديث ابن السراج عن (لا) النافية : فإذا قلت : لا أبالك ، فهاهنا إضمار مكان ، ولكنه يترك استخفافاً واستغناء[50] .

واستعمل هذا المصطلح على لسان سيبويه في مجال حذف الفعل وجوباً في نحو :

أفي السلم أعياراً جفاءً وغلظةً وفي الحرب أشباه الإماء العواركِ

أي : تنقلون وتلونون مرة كذا ومرة كذا . فالشاهد فيه نصب أعياراً بإضمار فعل وضعت هي موضعه بدلاً من اللفظ به ، وقد عبرّ سيبويه عن هذا الإضمار بالترك ، فقال : هذا النحو يترك استغناء بما يحسن من الفعل الذي لا ينقض المعنى[51] .

3- الاجتزاء :

الاجتزاء من مصطلحات أسلوب الحذف، للدلالة على الإيجاز والاختصار، قال ابن فارس : الجيم والزاء والهمزة أصل واحد، وهو الاكتفاء بالشيء ، يقال : اجتزأت بالشيء اجتزاء ، إذا اكتفيت به ، وأجزاني الشيء إجزاء إذا كفاني ... والجزء : استغناء السائمة عن الماء بالرطب[52]

ذكر سيبويه في باب متصرف (رويد) أنها تكون صفة، كقولك : ساروا سيراً رويداً .

ويقولون أيضاً : ساروا رويداَ ً ، فيحذفون السير ويجعلوه حالاً به وصف كلامه واجتزأ بما في صدر حديثه من قول (ساروا) عن ذكر السير[52] .

وقال أيضاً : وأما (حيهل) التي للأمر فمن شيئين ، يدلك على ذلك : حي على الصلاة ، وزعم أبو الخطاب : أنه سمع من يقول : حي هل الصلاة[53] ..

وروي عن رؤبة بن العجاج أن رجلاً قال له : يا أبا الجحاف ! أخبرني عن قول الفرزدق :

بيتاً دعائمه أعز وأطول

أطول من أي شيء؟ فقال له : رويداً إن العرب تجتزئ بهذا ، قال : وقال المؤذن الله اكبر ، فقال رؤبة : أما تسمع إلى قوله : الله أكبر ، اجتزأ بها من أن يقول : من كل شيء ، هذا ما قال ، وهو ظاهر في صحة التقدير ، وانه مراد العرب[54].

4- الجزم :

يدور في فلك مصطلحات الحذف مصطلح الجزم ، ففي اللغة: جزمت الشيء جزماً قطعته ، وجزمت الحرف في الإعراب قطعته الحركة وأسكنته[55] .

قال ابن فارس : الجيم والزاي والميم أصل واحد، يقال جزمت الشيء أجزمه جزماً ، والجزم في الإعراب يسمى جزماً لأنه قطع عنه الإعراب [56] .

وقال الزمخشريّ في بيان الأثر ((التكبير جزم، والسلام جزم)) : هو ترك الإفراط في الهمز والمد[57] .

وقال ابن الأنباري في الإنصاف : الجزم حذف والحذف تخفيف ، ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف [58] .

قال ابن الأنباري : وإنما سمي الفعل المجزوم مجزوماً لأنه قطع عنه الإعراب ، وروى بعض أهل اللغة : قد جزمت القربة إذا قطعتها[59] .

وأدرك النحاة أن فعل الأمر المعتل الآخر تجزم أحرف العلة من آخره ، فقالوا إنه مبني على حذف هذه الأحرف ، نحو : ادعُ ، وارمِ ، واخشَ .

5-الاحتباك (الحذف المقابلي)

معنى الاحتباك مأخوذ من الحبك والذي هو السدّ والإحكام وتحسين أثر الصنعة في الثوب، فحبك الثوب سدُّ ما بين خيوطه من الفرج، وسده إحكامه ، بحيث يمنع عن الخلل مع الحسن والرونق ، وبيان أخذه منه أن مواضع الحذف من الكلام شبهت بالفرج بين الخيوط ، فلما أدركها الناقد البصير بصوغه ، الماهر في نظمه وحوكه فوضع المحذوف كواضعه كأن حائكاً له مانعاً من خلل يطرقه فسد بتقديره ما يصلح به الخلل مع ما أكسبه من الحسن والرونق ، قال ابن الإعرابي : كل شيء أحكمته وأحسنت عمله فقد احتبكته[60]

وكأن خطّه وشي محُبوك ، وذَهَبٌ مَسّبوكٌ .. وَجَّود حِباك الثوب أي كِفَافَه ، وبناء محَّبك : مُوَثَّق

وهذا الفن البلاغي نظر إليه النحاة وعلماء البديع، وهو فن لطيف جداً لا يتيقظ له إلا من كان متوقد القريحة، طباً بمجاري الكلام، عارفاً بإسرار البنية العميقة للكلام على تنوع أفانينه . قال حطان بن المعلى :

أبكانَي الدهرُ ويا رَّبما أضحكني الدهر بما يُرضِي

قوله : بما يرضي يدل على أنه أضمر مع قوله أبكاني شيئا يكون في مقابلته وحذف لأن المراد مفهوم .

والمعنى أبكاني الدهر بما يسخط[61] .

وفي شرح بديعية العميان لابن جابر أن قول الهذلي :

وإنيّ لتعروني لذكراك هَزَةُ كما انتفضَ العصفور بللهُ القطرُ[62]

فيه من البديع صنعة الاحتباك ، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، وأن يحذف من الثاني ما أثبت نظيره من الأول ، فإن التقدير فيه : واني لتعروني لذكراك هزة وانتفاضة كهزة العصفور وانتفاضته .

فحذف من الأول : (الانتفاض) لدلالة الثاني عليه ، وحذف من الثاني (الهزة) لدلالة الأول عليه[63]

ومن الاحتباك ما نجده في بلاغة قوله تعالى : [أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ المقابر كلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ] {التَّكاثر:1- 5} .

ذكر الإلهاء أولاً وحذف سببه، وهو الجهل ، لدلالة الثاني عليه، وذكر ثانياً العلم الذي هو الثمرة، وحذف ما يتسبب عنه من عدم اللهو الذي هو ضد الأول[64] . وهو فن عزيز نفيس ، جمع فيه الإمام برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعيّ (885هـ) كتاباً حسناً ، ذكر فيه تعريفه ومأخذه من اللغة، وما حضره من أمثلة من الكتاب العزيز، وكلام الفقهاء وسماه: الإدراك لفن الاحتباك [65] .

وهذا الحذف البليغ سماه الزركشيّ (الحذف المقابلي) : وهو أن يجتمع في الكلام متقابلان ، فيحذف من واحد منهما مقابلة لدلالة الآخر عليه، وشواهده في الشعر وكلام العرب والبيان القرآني واسعة [66] .

6- التحريف:

اصطلاح (التحريف) في التراث النحويّ يدل على معنى غير ما يفهم منه إذا استخدم مع كلمة (التصحيف) ، فإن اصطلاح : (التحريف والتصحيف) يقصد به ما يحدث في النصوص اللغوية من أخطاء نتيجة لعدم ضبط رواتها وكتّابها وما يحدث عن الكتاب بالذات من إبهام . واصطلاح (التحريف والتصحيف) بهذا المعنى الشائع في التراث العربيّ كله، لأنه يتصل بالنصوص ، وهي محور دراساته بأسرها.

أما اصطلاح التحريف فمقصور على البحث النحوي، لأنه لا يتصل بالنصوص وإنما بالتحليل اللغوي لها، وبما يحدث في صيغتها وتراكيبها من تغيرات صوتية وصرفية بصفة خاصة ، ولذلك فإنه يدل على هذه التغيرات التي تحدث في الصيغ والتراكيب عند إعادة تقليبها أو تركيبها ، كما يتضمن- في الوقت نفسه- النظام أو النظم التي تحكم هذه التغيرات ، والذي يتوصل إليه من تحليل مفردات التراكيب.

وتحريف الكلام هو العدول به عن جهته لضرب من الإيجاز والاختصار لضيق المجال، فلا يتمكن المتكلم من النطق بكامل الكلمة، فينحرف للمكان المتسع ليتمكن من التعبير بالكلمة على وفق ما يريد .

وذكر ابن جني أن حذف الحروف ضرب من التحريف ، ومثل بقولهم في : سوف افعل سو افعل ، وسف افعل ، حذفوا تارة الواو ، وأخرى الفاء [67] وهذا وضحناه مسبقاً.

وفي نحو قول أبي كبير الهذلي [68]

أزهيرُ إنَ يشِب القذالُ فإنه رَبَّ هيضلٍ لففتُ بهيضلِ

عند ابن الشجري أن هذا مما حذفوه منه من مضاعف الحروف، واستشهد بقراءة نافع وعاصم في رواية حفص : [رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ] {الحجر:2} [69] .

7- الاختزال[70] :

من معاني الاختزال في اللغة الاقتطاع ، وقد جرى في استعمال النحاة واللغويين بمعنى الحذف ، ولعل أول من استعمله من النحاة سيبويه .

ذكر في كتابه ويعني به الحذف ، وخاصة حذف الفعل، قال سيبويه:(في قول عمر بن أبي ربيعة :

ثم قالوا : تحبها ، قلت : بهراً عدد النجمِ والحصىَ والترابِ

اختزل الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جعل الحذر بدلاً من احذر)[71] .

(وجرى اختزال الفعل للإيجاز والاختصار في كثير من أساليب الدعاء والثناء أو التقريع والتوبيخ.

وذلك قولك : سقياً ورعياً

: افعل ذلك وكرامة ومسرةً ونعمة عين وحباً ونعام عين .

: لا افعل ذلك ولا كيداً ولاهما .

: لا فعلن ذاك ورغماً وهواناً) [72]

واستعمل هذا المصطلح في الحديث عن إضمار الفعل على ما سمع من العرب تتكلم به، كقولك : (سبحان الله ، ومعاذ الله، وريحانه ، وعمرك الله إلا فعلت ، وقعدك الله إلا فعلت ، كأنه حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحاً ، وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقاً ، لان معنى الريحان بمنزلة سبحان الله وريحانه وخزل الفعل هاهنا لأنه بدل من اللفظ بقوله: أسبحك واسترزقك)[73] .

وجمع سيبويه بين الإضمار والاختزال في حذف الفعل فقال : وأما اللام في قولك : جئتك لتفعل فبمنزلة إن في قولك : إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، إن شئت أظهرت الفعل هاهنا، وإن شئت خزلته وأضمرته ، وكذلك أن بعد اللام إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته[74]

وأستعمل البغدادي عبارة الاختزال في بيان حذف الفعل في قول هند بنت عتبة :

أفي السلم أعياراً جفاءً وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك ؟!

نصب (أعياراً) على الحال ، والعامل فيه مختزل ، لأنه أقام الأعيار مقام اسم مشتق ، فكأنه قال: في السلم بلداء جفاة مثل الأعيار[75] .

8- الذهاب:

قال ابن منظور في لسان العرب: ذهب به، وأذهبه غيره، أزاله ، وجرى هذا المصطلح للتعبير عن حذف الحروف غالباً ، كألف الوصل وهاء السكوت وحروف العلة ..

قال سيبويه : (ذهب الألف في قولك : (سل) حيث حركت السين)[76] .

وقال : وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لاتحذف في الوقف، لأن الفتحة والألف اخف عليهم[77] .

وقال سيبويه : (واعلم أن ما جاء في الكلام على حرف قليل ، ولم يشذ علينا منه شيء .. وذلك لأنه عندهم إجحاف أن يذهب من أقل الكلام عدداً حرفان)[78] .

وقال سيبويه بشأن حذف النون والتنوين : وإن أردت النون الخفيفة في فعل الاثنين المرتفع قلت: هل تضربان زيداً ، لأنك قد أمنت النون الخفيفة، وإنما أذهبت النون لأنها لا تثبت مع نون الرفع ، فإذا بقيت نون الرفع لم تثبت بعدها النون الخفيفة[79] .

وقال : هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير لإضافة ولا دخول الألف واللام .. ومقصودة هاهنا حذف التنوين[80] . ..

9- الإزالة :

قال ابن منظور في لسان العرب الزوال : الذهاب والاستحالة والاضمحلال .

وفي أساس البلاغة : إزالته عن مكانه ، وزال عنه ملكه، وعبر عن الحذف بالإزالة للحرف في عدة مواضع عند النحاة ، وعبر بالعامل المزال أيضاً .

ذكر ابن مالك في حديثه عن عطف النسق مبيناً أن الواو قد انفردت من بين حروف العطف :

بعطف عَامِلٍ مُزالٍ قد بَقِيِ معموله دفعاً لوهم اتَّقَيِ

قال الأشموني في بيان العامل المزال أي المحذوف ..[81]

وجرى هذا المصطلح في الحديث عن حذف التنوين عند قدامى النحاة ، ففي بحث الإضافة يضاف اسم الفاعل لمفعوله ، نحو : زيد مكرمك ، قال الأخفش وهشام محل الضمير النصب وزال التنوين أو النون في مكرماك ومكرموك للطافة الضمير لا للإضافة[82] .

10- الإسقاط :
كثر استعمال مصطلح (السقط) و (سقوط) في عبارات النحويين والبلاغيين وعلماء التجويد، في إرادة الحذف، من خلال حذف الحرف والاسم.. ففي اللغة السقط من الأشياء : ما تسقطه فلا تعتد به ...
والسقط: ما أسقط من الشيء.. وتكلم فما أسقط كلمة، وما أسقط حرفاً ، وما أسقط في كلمة[83] .
وعند علماء الصوتيات يكثر سقوط همزة الوصل وهو أصل في درج الكلام ، كما ذكر سيبويه في عدة مواضع[84] وبين ابن جني في الخصائص أحوال هذه الهمزة في نحو : ادخل فقال : (الهمزة في نحو: ادخل ، اقتل ، استقصي عليه، ، إنما يتبلغ بها في حال الابتداء ، ثم يسقطها الإدراج الذي عليه مدار الكلام ومتصرفة)[85] .
وفي قوله تعالى : [سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ] {البقرة:211} .
قال المبّرد: الأصل : أسأل ، فلما حركت السين بحركة الهمزة سقطت الألف ، ألف الوصل لتحرك ما بعدها ، وإنما كان التخفيف في هذا الموضع بحذف الهمزة، لأن الهمزة إذا خففت قربت من الساكن، والدليل على ذلك أنها لا تبتدئ إلا محققة كما لا يبتدئ إلا بمتحرك ، فلما التقى الساكن وحروف تجري مجرى الساكن حذفت المعتل منها كما تحذف لالتقاء الساكنين [86].
وذكر المبّرد من أصول الأسماء في العربية أنه ليس شيء من الأسماء على حرفين إلا وقد سقط منه حرف يستدل عليه بجمعه أو بتثنية أو بفعل إن كان مشتقاً منه، لأن أقل الأصول ثلاثة أحرف.. من هنا قد علمنا أن الذاهب من أب وأخ الواو بقولهم : أبوان وأخوان[87] .
- إسقاط حرف الجر:
قال سيبويه : وقال الآخر :
إذا ما الخبزُ تأدِمُه بلحمٍ فذاك أمانةَ اللهِ الثرّيدُ
بنصب أمانة الله بإسقاط حرف الحر، ومعناه : احلف بأمانة الله [88]
ب- سقوط نون التوكيد الخفيفة :
نون التوكيد الخفيفة أذا استقبلها ساكن سقطت.. وربما حذفت في الوصل كقول طرفه :
أضرِبْ عَنكَ الهُموم طَارِقَهَا ضربك بالسّوط قونسَ الفرسِ
سقوط هاء السكت :
قال ابن السراج في باب الندبة: من شأن العرب أن يزيدوا حرفاً إن نادوا بعيداً – ولا أبعد من المندوب- فإذا وقفوا قالوا: يا زيداه ، وأعمراه ، فيقفون على هاء لخفاء الألف ، فإن وصلوا النداء بكلام اسقوا الهاء...[89]

جـ- سقوط النون لاجتماع الأمثال:
قال بعض العرب : إذا اجتمع حرفان من جنس واحد أسقطوا أحد الحرفين واكتفوا بحرف واحد قال تعالى : [فَبِمَ تُبَشِّرُونَ] {الحجر:54} ، بنون واحدة .
وفي توجيه قوله : [فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ] {المنافقون:10} ، قال الفرّاء :
وقد يجوز نصب (وأكن) في قراءتنا ، وإن لم تكن فيها الواو، لأن العرب قد يسقط الواو في بعض الهجاء، كما أسقطوا الألف من سليمان وأشباهه ، ورأيت في بعض مصاحف عبدالله : فقولا : فقلا بغير واو[90] .
وإيجاز الحذف عند الرماني يكون بإسقاطه كلمة أو أكثر.. ومنه حذف الأجوبة[91] .
11- السكوت :
يسكت المتكلم عن بعض تعابير كلامه ثقة بفهم السامع، فيحذف الخبر وجواب الشرط وما لابد له من تكامل العبارة العربية. دون إخلال بمعنى الكلام، وقد استعمل سيبويه والفرّاء وابن السراج وغيرهم هذا المصطلح في موضوع الحذف البلاغي ، في عدة مواضع .
جرى مصطلح السكوت في كتاب سيبويه لبيان العبارة التي يفهمها السامع وقد أوجزها المتكلم بحذف الخبر مثلاً ، ففي الحديث عن إضمار الخبر بعد إذا الفجائية قال :
(الإضمار يحسن هاهنا ، ألا ترى أنك تقول : مررت به فإذا أجمل الناس ، ومررت به فإذا أيمُّا رُجلٍ .. يريد الوجه الذي يَسكتُ عليها ، وقال السيرافي يريد أن إذا هذه وهي التي تكون للمفاجأة إذا كان بعدها مبتدأ جاز أن يسكت عليها، ولا يؤتي لها بخبر، كقولك : خرجت فإذا زيد ..)[92]
وقال السيوطي: (المراد بالقول المفيد ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه ، والمراد بحسن السكوت عليه إن لا يكون محتجاً في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه ، فلا يضر احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها)[93] .
أجاز الفرآء حذف الخبر في : إن الرجل ، وإن المرأة ، وإن الفارة وإن الذبابة ، ولا يجيزه إلا بتكرير إن ، وهذا الحذف سماه سيبويه السكوت وهو مذهبه ومذهب البصريين ، قال : (هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك مايكون مستقراً لها وموضعاً لو أظهرته ، وليس نفس المظهر ، وذلك : إن مالاً وإن ولداً ، وإن عدداً ، أي : إن لهم مالاً ...) [94].
12 – التسكين [95] :
في أساس البلاغة : سكن المتحرك ، وأسكنته وسكنته . وهذا المصطلح غالب في تخفيف الحركة في أصوات الكلمة كي يتجنب المتكلم توالي المتحركات ، قال سيبويه:
(هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك)[96] .

وذلك قولهم في : فَخِذ : فَخْذ ، وفي كَبِد ،: كَبْد ، وفي عَضُد : عَضْدُ ، وفي الرَّجُل : رَجْلٌ ، وفي كَرُمَ الرجل : كَرْم ، وفي عَلِمَ : عَلْمَ ، وهي لغة بكر بن وائل ، وأناس كثير من بني تميم . وعند النحاة الإعراب بالسكون أصل للإعراب بالحذف ، لأنه لا يعدل عنه إلا عند تعذره .

وإما السكون في البناء فخير ما يقابله في الإعراب هو حذف الحركة ، قال السيوطي: (يستكن (يُحذف) ضمير الشأن في باب (كان) و (كاد) نحو قول العجير السلولي :

إذا مِتُ كان الناسُ صِنفان شامِتٌ وآخر مُثن بالذي كنتُ أصنع)[97]

13 – السلب :

جرى هذا المصطلح للتعبير عن حذف الهمزة ، ففي التوجيه المتفرد الذي أبداه الإمام ابن جني في قول الشاعر : في أي يوميَّ من الموتِ أفِرّ أيومَ لم يَقدَرَ أم يوم قُدِرْ

أشار إلى إن الأصل : أيوم لم يقدر أم يوم قدر ، بسكون الراء للجزم ، ثم أنها جاورت الهمزة المفتوحة ، والراء ساكنة ، وقد أجرت العرب الحرف الساكن ، إذا جاور الحرف المتحرك ، مجرى المتحرك ، وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه : المرأة والكماة ، يريدون : المرأة والكماة وهذا الحذف إنما هو بتعبير ابن جني السلب ، أي : سلبت الهمزة من أم وهو تعبير عربي فصيح فالعرب لم تسلب هذه الهمزة حركتها إلا للتخفيف .

قال ابن جني بشان هذا التوجيه : وان كان فيه بعض اللطف والغموض أسهل وأسوغ من حذف نوع التوكيد .. لما فيه من قلة النظير وضعف القياس [98] .

14- الإشارة :

لعل ذكر مصطلح الإشارة في بحث الحذف يومئ إلى قاعدة العرب (رب إشارة ابلغُ من عبارة) فالإشارة ترادف النطق في فهم المعنى ، كما لو استأذنه في شيء فأشار بيده أو رأسه أن يفعل أو لا يفعل ، فيقوم مقام النطق .

والإشارة هي الإيماء ، وقد عد ابن سنان من أنواع الإشارة الحذف والرمز واللمحة . لما فيها من الفضل والمزية في الاختصار والإيجاز ، وذكر الجاحظ الإشارة من أصناف الدلالات على المعاني ، ثم عاد وربط هذا المعنى بالوحي والحذف .

وقال ابن رشيق : الإشارة من غرائب الشعر وملحة وبلاغة عجيبة تدل على بعد المرمى وفرط القدرة ، وليس يأتي بها إلا الشاعر المبرز والحاذق الماهر ، وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالة واختصار وتلويح يعرف مجملاً ومعناه بعيد من ظاهر لفظه [99] .

وعرف قدامه الإشارة بقوله : وهو أن يكون اللفظ القليل مشتملاً على معان كثيرة بإيماء إليها ، أو لمحة تدل عليها ، كما قال بعضهم – وقد وصف البلاغة فقال – هي لمحة دالة [100] .

15- الطرح :

طرحَ بمعنى رَمىَ ، والعرب تستهين ببعض الألفاظ فتحذفها ولا تلتفت إليها تخفيفاً .

وقد استعمل هذا المصطلح قدامىَ النحاة كسيبويه والمبرّد والفرآء والاخفش والزمخشري في بيان حذف الحركة والحرف والاسم والفعل وجواب الشرط .

ولعل اغلب استعمال هذا المصطلح في ما يبدو يتعلق بالحروف . كحرف الجر وأن الناصبة وبالحركات .

أولا : طرح الحركة الأعرابية :

في قوله : [أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ] {هود:28} جرى هذا المصطلح في لغة الزمخشريّ قال : (حكي عن أبي عمرو إسكان الميم ، ووجهه أن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة فظنها الراوي سكوناً والإسكان الصريح لحن عند الخليل وسيبويه البصريين ، لإن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر [101].

ثانيا : طرح الحرف :

ويدخل فيه حرف المبنى وحرف المعنى :

جاء في الكتاب : (فعلت ذاك اجل كذا وكذا ، فهذا ينتصب لأنه مفعول به ، كأنه قيل له : لِمَ فعلت كذا وكذا؟ فقال كذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله)[102].

وفي الكامل : يقال : (يوشك فلان أن يفعل كذا وكذا ، أي : يقارب ذاك ، يوشك يفعل كذا بطرح أن كل جيد)[103] 0

وقال سيبويه : (ولا يجوز طرح (ما) من إما إلا في الشعر ، قال النمر بن تولب :

سَقتَه الرْواعِدُ من صيفٍ وإن مِنْ خريفٍ فلن يُعَدَما

وإنما يريد ، وأما من خريف ...)[104] .

ثالثا : طرح الأسماء

قال الفرّاء:(في قوله تعالى : [فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ] {الشعراء:13} لم يذكر معونة ولا مؤازرة ، وذلك أن المعنى معلوم ، كما تقول : لو أتاني مكروه لأرسلت إليك ، ومعناه لتعينني وتغيثني ، وإذا كان المعنى معلوماً طرح منه ما يرد الكلام إلى الإيجاز) [105] .

رابعاً : طرح الفعل والجواب :

جرى هذا المصطلح في لغة الفرّاء فذكره مريداً حذف كان من قولهم : (ماشاء الله) .

قال : إن شئت أضمرت : ما شاء الله كان ، فطرحت (كان) ، .. وكذلك عبر عن حذف جواب الشرط في قوله تعالى : [فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ] {الأنعام:35} ، وليس له جواب وجاز طرحه لان معناه معروف وهو : فافعل [106].

16- الاقتصار :
الاقتصار الاكتفاء ببعض الكلام عن بعض ، أو ببعض الحروف عن الكلمة ففي الحديث عن الأفعال المتعدية نحو : أعطى ، كسا ، اختار ، استغفر :
يجوز الاقتصار على مفعول واحد دون الآخر .. [107]
وفي الحديث عن حذف المفعول به يذكر علماء البيان أنه يحذف اقتصاراً واختصاراً وهو أسلوب فصيح معهود وهذا الاقتصار قد يؤدي إلى شيء من اللبس كقول جرير :
إنَّ الفرزدقَ يا مقدادُ زائرَكُمْ ياويلَ قدَّ على من ثُغلقُ الدَّار !
فأراد بقوله ياويل قد : ياويل مقداد ، فاقتصر على بعض حروفه كما قال الحطيئة / من صنع سلام / وإنما أراد : سليمان ، وقال أبو سعيد في قول الاخفش / إلا كخارجة المكلف نفسه / أراد : كخير لا جان ملك فارس فسماه خارجة [108] .
17- القطع والاقتطاع :
في لسان العرب : قطعته اقطعه قطعاً .. وقطعت الثمرة : جددتها ، وقطعت اليد تقطع إذا بانت بقطع أو علة وذكر الثعالبي في تقسيم قطع الأطراف : قص جناح الطائر . حذف ذنب الفرس . قد ريش السهم ، قلم ظفر ، عصف الزرع ، خرم الأنف (وهو دون الجدع)[109] .
وأفرد ابن ألانباري مسألةً خلافيةً ذكر فيها السين وسوف ، هل السين مقتطعة من (سوف) كما يقول الكوفيون ، أو أنهما أصل برأسه كما يذهب إليه البصريون [110] .
وقال سيبويه : (وسمعت من العرب من يقول : ألاتا ، بلى فا ، فإنما أرادوا : إلا تفعل وبلى فافعل ، ولكنه قطع كما كان قاطعاً بالإلف في أنا) [111] .
18- الكف :
استعمل سيبويه مصطلح الكف ، ويعني به الحذف ، قال في الحديث عن كف النون من اسم الفاعل مقابل ثبوتها : فإذا ثنيت أو جمعت النون فاثبت النون فليس إلا النصب ، وذلك قولهم : هم الطيبون الأخيار ، وهما الحسنان الوجوه ، ومن ذلك قوله تعالى [قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا] {الكهف:103} . فإذا كففت النون جررت ، كان المعمول فيه نكره أو فيه ألف ولام ، كما قلت : هؤلاء الضاربو زيد وذلك قولهم : هم الطيبو أخبار [112] 0
وفي قول ابن مقبل :
يا عينٌ بكي حنيفاً رأس حيهم الكاسرين القنّا في عورةِ الدبر
قال سيبويه : (أن كففت النون جررت وصار الاسم دخلاً في الجار ، وبدلاً من النون) [113] .
وقال : إذا قلت : (هذا ضارب زيد غداً ، تجر بكف التنوين ، وهو مفعول بمنزلته منصوباً منوناً ما قبله) [114] .

19- الاكتفاء :
لعل أوسع أساليب الحذف في النحو وفي البلاغة يندرج على وفق باب الاكتفاء ، ففي اللغة : كفى الشيء يكفي كفاية فهو كاف إذا حصل به الاستغناء عن غيره ، واكتفيت بالشيء استغنيت به أو أقنعت به .
ويدور الاكتفاء في فلك حذف جزء من الكلام لدلالة مقابله غالباً ، فيحذف خبر المبتدأ المعطوف لدلالة خبر أخر ، كقوله تعالى [يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ] {التوبة:62} . في معاني القرآن للفرّاء : (وحد (يرضوه) ولم يقل : يرضوهما ، لان المعنى – والله اعلم – بمنزلة قولك : ما شاء الله وشئت ، إنما يقصد بالمشيئة قصد الثاني ، وقوله :(ما شاء الله) تعظيم لله مقدم قبل الأفاعيل ، كما تقول لعبدك : قد أعتقك الله واعتق ، وإن شئت أردت : يرضوهما ، فاكتفيت بواحد ، كقوله :
نحنُ بِمَا عِندنا وأنت بما عنـ دكَ راضٍ ، والرأي مختلف)[115]
وفي الكشاف : (وحد الضمير ، لأنه لا تفاوت بين رضاء الله ورضاء رسوله (صلى الله عليه واله وسلم) فكانا في حكم رضي واحد ، كقولك أحسان زيد وإجماله نعشني وجبر مني) [116] .
ومصطلح الاكتفاء هذا أطلقه ابن رشيق . بمفهومه العام على بعض صور الإيجاز بالحذف كحذف المضاف ، وحذف الأجوبة [117] . وخصّه السيوطي بذلك النوع من الحذف ، وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتة ، ويختص غالباً بالارتباط العطفي ، كقوله : [وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ] {النحل:81} أي والبرد ، وخص الحر بالذكر ، لان الخطاب للعرب ، وبلادهم حارة والوقاية عندهم من الحر أهم ، لأنه اشد عندهم من البرد ، وقيل لان البرد تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قوله : [وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا] {النحل:80} [118] .
20 – الإلغاء :
يقال في اللغة ألغيته : أبطلته ، وألغيته من العدد أسقطته .
وفي مجال النحو ورد هذا المصطلح بمعنى الحذف في قول ثعلب في شرح ديوان زهير :
لدَىَ أسد شاكِي السّلاح
قال : يريد : شائك فالغي الياء ، كما قال أبو ذؤيب :
كلون النوَور وَهي أدماء سَارُها
أي سائرها [119] .
وعبارة أبي العباس ثعلب الغي أي حذف الياء ..

ونصّ ابن السراج على هذا المصطلح في حديثه عن حذف لا في جواب القسم ، ففي الأصول : تقول : (والله لا يقوم ، وتلغى (لا) من بين أخواتها جوابات الأيمان ، فتقول : والله أقوم إليك أبدا ، تريد : لا أقوم إليك أبدا) [120] وبيَّن أن الإلغاء بمعنى الحذف حين صرّح في موضوعٍ آخر بحذف لا في القسم ، قال : وإما قولهم : لا افعل ، نفي لقولك : لأفعلنَّ ، ولذلك يجوز أن تحذف (لا) وأنت تريد النفي [121] ..

فإذا قلت : والله أفعلَ ذلك ، فمعناه : لا أفعل ، فلو قلت : والله أقوم ، تريد : لأ قومنَّ ، كان خطأً ، لأنها حذفت استخفافاً لاستبداد الإيجاب باللام والنون .

واستعمل ابن جني مصطلح الإلغاء في بحث المبنى للمجهول للدلالة على حذف الفاعل وعدم الاهتمام به في هذا الأسلوب ، فقال : الغوا ذكر الفاعل مظهراً أو مضمراً ، فقالوا : ضرب عمرو فطرح الفاعل البتة ، نعم ، وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البته ، وهو قولهم : أُولِعتُ بالشيء ، ولا يقولون : أولعني به كذا ، وقالوا : ثلِج فؤادُ الرجل ، ولم يقولوا : ثَلَجَه كذا ، وأمتِقع لونُه ، ولم يقولوا :اَمتقعه كذا ، ولهذا نظائر ، فُرفِض َ الفاعل هنا البتة ، واعتماد المفعول به البتة دليل على قوة عنايتهم بالفضلة [122] .

21-الإلقاء :

في اللغة ألقيت الشيء : طرحته .

وعند النحاة جرى بمعنى حذف الحرف والاسم . واستعمله الفرّاء وسيبويه .

قال سيبويه : (وأما دخلته دخولاً وولجتُه ولوجاً فإنما هي : ولجتُ فيه ودخلتُ فيه ، ولكنه القى (في) استخفافاً كما قالوا : نبئت زيداً ، وإنما يريد : نُبئت عن زيد) [123] .

وفي بيان بلاغة قوله تعالى [مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى] {الضُّحى:3} .

فقال الفرّاء : يريد : وما قلاك ، فألقيت الكاف ، كما يقول : قد أعطيتك وأحسنتُ ، ومعناه : أحسنت إليك ، فتكفي بالكاف الأولى من إعادة الأخرى ، ولان رؤوس الآيات بالياء فاجتمع ذلك فيه .

وذكر مصطلح الإلقاء تعبيراً عن حذف النون من اسم الفاعل من : [وَالمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ] {النساء:162} ونحوها [124] .

22-النبذ :

في أساس البلاغة : نبذ الشيء من يده طرحه ورمى به .

وورد هذا الاستعمال في حديث ابن مالك عن الفاء الواقعة جواباً لـ : أما ، قال في الألفية :

وحذف ذي الفاقل في نثر إذا لم يكُ قول معها قد نبذا

أي : يقل حذف الفاء الرابطة في النثر ومنه قوله عليه الصلاة والسلام (أما بعد : مابال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله)[125] .

وان كان معها قول محذوف فيكثر حذفها معها ، وشاهد ذلك المشهور قوله عز وجل [فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ] {آل عمران:106} أي : فيقال لهم . والنبذ : الحذف .

23 – النزع :

جاء في المصباح المنير : نزعته من موضعه نزعاً قلعته ، وانتزعته مثله .

ونزع نزعاً : انحسر الشعر عن جانبي جبهته [126] .

وفي أساس البلاغة : نزع الشيء من يده : جذبه وانتزعه ،ومن المجاز : نزع الأمير العامل عن عمله : عزله وجرى هذا المصطلح في لغة النحاة في موضع مشهور هو حذف حرف الجر ، ولعل شدة ارتباط حرف الجر بالاسم بعده وتشبثه به صعب حذفه وفصله عنه ، لذلك استعمل النحاة نزع الخافض ، وقالوا في نحو : أمرتك الخير ، إن الخير : منصوب بنزع الخافض وهو ما ذكره سيبويه[127] .

واستعمل في معنى حذف الألف واللام من بعض الأعلام [128] .

وفي بيان عدم حذف الهاء من : نسّابة ونحوها .

قال المبرّد : تقول العرب للرجل : (راوية ونسّابة ، فتزيد الهاء للمبالغة ، وكذلك غلامّة ، وقد تلزم الهاء في الاسم فتقع للمذكر والمؤنث على لفظ واحد نحو : ربعة ويفعة وهذا كثير ، لا تنزع الهاء منه ، فإما علامة ونسّابة فحذف الهاء جائز فيه ، ولا يبلغ في المبالغة ما تبلغه الهاء [129] .

24 – النقص :

نقص نقصاً ، وانتقص : ذهب منه شيء بعد تمامه ، قال تعالى : [نَأْتِي الأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا] {الرعد:41} .

استعمل الحذف بمعنى النقص في الأسماء خاصة ، دلالة على ذهاب حرف أو مضاف . فمن الأسماء أسماء لازمة النداء سماعاً وهي : فل للرجل وفله للمرأة ، قال السيوطي : واختلف فيهما فقيل هما منقوصان من فلان وفلانة ، تحذف الألف والنون ترخيماً ، وبه جزم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين ، وقيل : هما كنايتان عن علم من يعقل [130] .

وجعلوا من ضرورات الشعر نقص الحروف ، كقوله :

وأخو الغوان متى يشأ يصر منه

وقول العجاج : أو الفا مكة من ورق الحما

أي : الحمام[131]

ويذكر النحاة في بحث الأسماء الستة اسم : ألهن ، فيقولون : الأفصح في ألهن النقص ، وهذا الحكم لها من جهة أنها أفردت نقصت أواخرها ، وصارت على حرفين ، وإذا أضيفت بقيت في اللغة الفصحى على النقص[132].

25- الاستهلاك :

قال الزمخشريّ : (تهالكت في هذا الأمر واستهلكت فيه إذا كنت مجداً فيه مستعجلاً ، ولعل استعجال العربيّ في كلامه أدى به إلى حذف بعض الحركات الإعرابية من منطقه ، وقد عبر ابن جني عن حذف الحركة بالاستهلاك ، في قوله تعالى : [أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ] {الفجر:6}) [133].

جاء في المحتسب : (قرأ أبو عبد الرحمن : [أَلَمْ تَرَ كَيْفَ] ساكنة الراء) [134] .

قال أبو الفتح: (هذا السكون أنما بابه الشعر ، لا القرآن ، لما فيه من استهلاك الحرف والحركة قبله ، يعني الألف والفتحة من (ترى)[135] .

وانشد أبو زيد في نوادره :

قالتْ سُليمى اشترَ لنا دقيقاً ... يريد : اشتر .

وفي البحر : قرأ السلمي : (تر) بسكون ، وهو جزم بعد جزم [136] .

26- الإيجاز :

عرفه الجاحظ بقوله : لو أن قائلاً قال لبعضنا : ما الإيجاز ؟ لظننت انه يقول : الاختصار .

والإيجاز عنه ليس يعني به قلة عدد الحروف بل لابد أن يكون مطابقاً لمقتضى الحال وأن يكون السامع على علم به ، يقول : والإيجاز ليس يعني به قلة عدد الحروف واللفظ .. وإنما ينبغي له أن يحذف بقدر ما لا يكون سبباً لإغلاقه ، ولا يردد وهو يكتفي في الإفهام بشطره ، فما فضل عن المقدار فهو الخطل [137] .

لهذا كان أسلوب الإيجاز من أهم خصائص اللغة العربية ، فقد كان العرب لا يميلون إلى الإطالة والإسهاب ، وكانوا يعدون الإيجاز هو البلاغة .

الخاتمة

1- تبين لنا من ما سبق أن الحذف والاختصار سمات بارزة في اللغة العربية فجاء كلام العرب أكثره مجاز وإشارة إلى المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة . والبلغاء من الناس يميلون إلى أسلوب الحذف والإيجاز أكثر مما يميلون إلى أسلوب الذكر والإسهاب . لأنهم يرون الإيجاز عنواناً للبلاغة ومقياساً للذكاء وقدرة فائقة على التعبير البديع .

2- وتبين لنا أيضا أن الفرق بين الحذف والإضمار ،بأن الإضمار هو الحذف مع بقاء الأثر لأنه يشعر بوجود مقّدر له ، والحذف اعمّ منه ، وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر .

3- ظهر لي تعدد مواضع حذف أجزاء الجملة وتقديرها عند النحاة حتى لا يكاد يوجد باب من أبواب النحو إلا يتصل به الحذف والتقدير في بعض جزيئاته ، كالمبتدا والخبر والأفعال الداخلة عليهما ، والمفاعيل والإضافة ، والقسم ، والشرط ، والموصول ... .

4- الإيجاز بلاغة لكن إخلال المحذوف بالمعنى عيب ، إذا الإخلال اختصار يؤدي إلى أفساد الكلام وهذا هو من المحذوفات القبيحة .

5- ساق البلاغيون شروطاً للحذف منها أن تكون في المذكور دلالة على المحذوف ، إما من لفظه أو من سياقه وإلا لم يتمكن من معرفته فيصير اللفظ مخلاً بالفهم ، ولئلا يصير الكلام لغزاً فيهجن في الفصاحة .

6- للحذف فوائد منها التفخيم والتعظيم وزيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف ، وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان الالتذاذ به أشد وأحسن .

7- للحذف دواعٍ كثيرة منها اختبار تنبيه المتلقي أو مقدار تنبيه ، عند إمكان الاستغناء عن دلالة صريح اللفظ على المراد وكذلك الإشعار بتمجيد المسمى عن طريق الإيهام بصون اسمه .

8- للحذف أوجه متعددة لذلك اوجد عند النحاة والبلاغيين عناية دقيقة جعلهم يتفننون في إطلاق عدد من المصطلحات عليها وعلى أقسام عديدة للمحذوفات في كلام العرب ، ولقد تكشف لي من خلال النظر في كتب اللغة والنحو :

أولا : اضطراب النحاة في وضع مفهوم محدد أطلقوه على المحذوفات مما جعل التداخل بين هذه الألقاب واسعاً .

ثانيا : كثرة هذه المصطلحات واتساع مدلولاتها في اللغة والنحو والصرف والبلاغة . وقد بلغت هذه المصطلحات ستة وعشرين مصطلحاً ، معانيها متقاربة وان اختلفت في بنائها ، وإيحائها ودلالتها .

الهوامش

1- دلائل الإعجاز : 146 .
2- تاج العروس : مادة (ح ذ ف) : 23 /121 .
3- المصدر نفسه .
4- أساس البلاغة : مادة (ح ذ ف) : 134 .
5- البرهان في علوم القرآن : 115/3 .
6- لسان العرب : مادة (ض م ر) : 85/8 .
7- تاج العروس : 401/12 .
8- حاشية الشهاب الخفاجي : 1/ 179 -180 .
9- البرهان في علوم القرآن : 102/3 .
10- لسان العرب : مادة (ض م ر) : 8/ 85 . ، البرهان : 102/3 -103 .
11- أثر التأويل النحوي في فهم النص : د. غازي طليمات ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية العدد 15، ص265-266 .
12- أصول التفكير النحوي : علي أبو المكارم : 297 -298 .
13- شروح التلخيص : 3/ 163 .
14- الكتاب : 1 / 143 0
15- الكتاب : 1 / 453 0
16- الكتاب : 1/ 453 ، شرح القصائد العشر : 1 / 156 – 157 ، سر الفصاحة : 210 0
17- تفسير ابن النقيب : 148 0
18- الصناعتين : 207 – 208 0
19- نقد الشعر : 127.
20- شروح التلخيص : 172/3 .
21- الكتاب : 266/1 .
22- أمالي الشريف الرضي : 314/1 .
23- الجامع لأحكام القرآن : 135/1 .
24- ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 135/1 ، قال أبو عبدالله القرطبي: وروي عن سيفان بن عيينة ورؤبة بن العجاج (الحمد لله) بنصب الدال على إضمار فعل، وقراءة الرفه هي قراءة القراء السبعة وجمهور الناس
25- ينظر : الكشاف: 189/4 – 190 ، معاني القرآن للفرّاء 207/3 .
26- معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 263/4 – 264 ، مغني اللبيب : 756 ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : 275 .
27- المغني : 787 .
28- المغني : 501 ، شرح قطر الندى : 125 .
29- المغني : 788 .
30- شرح شذور الذهب : 300 و 419 .
31- المغني : 791- 792 ، والصواب قول سيبويه : إن قادرين حال ، أي : بلى نجمعها قادرين ، الكتاب : 1/ 173 .
32- ينظر معاني القرآن للفرّاء : 208/3 ومعاني القرآن للزجاج : 251/5
33- الخصائص : باب شجاعة العربية : 360/2 .
34- دلائل الأعجاز : 132 .
35- البرهان في علوم القرآن : 104/3- 105 .
36- الإيضاح في علل النحو للزجاجي : 65 ، الاقتراح للسيوطي : 57-58 .
37- الخصائص لابن جني : 189/1-190 .
38- ينظر : شروح التلخيص : 199/3 – 205 .
39- ينظر : البلاغة العربية في ثوبها الجديد 127- 128 .
40- 1-ينظر : مغني اللبيب : 126، حاشية الخضري: 149/1 .
41- مغني اللبيب : 853 .
42- أسرار البلاغة : 34 .
43- المصدر نفسه .
44- بحوث ومقالات في اللغة : د . رمضان عبد التواب 23 .
45- لسان العرب مادة (س و ف)434/6 وينظر : التطور النحوي للغة العربية : 71 .
46- الفروق في اللغة : 105 .

47- همع الهوامع : 147/1، شروح التلخيص : 2/2 .
48- الكتاب : 189/3 .
49- البحر المحيط : 528/8 ، القراءة مروية عن أبي عمرو ، ينظر السبعة في القراءات : 701 .
50- همع الهوامع : 161/1 .
51- الفائق في غريب الحديث: 76/3 ، صحيح البخاري : 1909 .
52- الأصول : 402/1 .
53- الكتاب : 144/1 ، البيت لهند بنت عتبه ، الخزانة : 500/1 .
54- معجم مقاييس اللغة : 455/1 .
55- الكتاب : 143/1-244 .
56- الكتاب : 300/3 .
57- الخزانة : 501/4
58- ينظر : سر الصناعة : 45/1 و 55 و 67 .
59- معجم مقاييس اللغة : 454/1 .
60- الفائق : 130/1 .
61- الإنصاف : 575 .
62- الزاهر : 282/1 .
63- شرح عقود الجمان: 133-134 .
64- شرح ديوان الحماسة: 152/1 .
65- البحر: 170/1- 171 .
66- الخزانة: 553/1 .
67- 3-نظم الدرر: 230/22 .
68- 4-نظم الدرر: 225/1 .
69- 5- البرهان في علوم القرآن : 118/3
70- الخصائص :436/2 .
71- ديوان الهذليين: 89/2 .
72- الأمالي الشجرية: 2/2 .
73- ينظر : لسان العرب مادة (خ ز ل) : 84/4 .
74- الكتاب : 311/1- 312.
75- المصدر نفسه .
76- الكتاب : 318- 319- 320 – 327 .
77- الكتاب : 3/ 7 – 12 .
78- الخزانة : 556/1 .
79- الكتاب : 444/4 .
80- الكتاب : 4/ 187 .
81- الكتاب : 218/4 .
82- الكتاب: 526/3 .
83- الكتاب : 504/3 .
84- الاشموني : 171/3 .
85- همع الهوامع : 96/2 .
86- لسان العرب : مادة (س ق ط) 293/6 .
87- ينظر : الكتاب 146/4 – 150 -155 .
88- الخصائص : 1/ 71 .
89- الكامل : 374/1 ، باب : 43 .
90- الكامل : 34/1 .
91- ينظر : الكتاب 61/3 .
92- الأصول : 355/1 .
93- معاني القرآن : 160/3 .
94- النكت : 70 – 74 .
95- الكتاب : 367/1 ، وينظر : 19/1 ، 269 ، 300 ، 106/2 .
96- الهمع : 1/ 10 .
97- الكتاب :1/ 184 ، ينظر : الأصول : 258/1 .

98- ينظر : النشر : 2/ 213 – 215 .
99- الكتاب : 4/ 113.
100- الهمع : 67/1 .
101- سر الصناعة : 85/1 و92 ، الخزانة :589/4 .
102- ينظر : الخزانة 239/2 .
103- نقد الشعر : 152.
104- الكشاف : 266/2 ، البحر : 217/5 ، تفسير الرازي :214/17 .
105- الكتاب : 369/1 – 370 .
106- الكامل : 44/1 .
107- الكتاب : 267/1.
108- معاني القرآن : 278/2 .
109- ينظر: معاني القرآن : 331/1 و 145/2 .
110- الجمل :27 ، الكتاب : 37/1 و 40 – 41 ، المقتضب : 2/ 340 ، وينظر : الارتشاف : 95-94/2 .
111- لسان العرب : مادة(قدد) 52/11 .
112- فقه اللغة وسر العربية : 224 التهذيب 196/1 .
113- الأنصاف : المسالة: 92 ، 180/1 .
114- الكتاب : 321/3 .
115- الكتاب : 201/1 – 202 و 184/1 .
116- الكتاب : 184/1 .
117- الكتاب : 96/1 .
118- معاني القرآن للفرّاء : 445/1 .
119- الكشاف : 285/2 .
120- العمدة : 251/1.
121- البرهان : 118/3 ، الإتقان 79/2 ، وينظر : البرهان : 119/3 – 121 .
122- شرح ديوان زهير : 23
123- الأصول : 435/1 .
124- الأصول : 400/1 – 401 .
125- المحتسب : 2/ 65 – 66 ، امقع لونه : تغير من حزن أو فزع : اللسان مادة (م ق ع): 155/13
126- الكتاب : 216/2 ، وينظر : 347/2 و 10/4 و 19 .
127- الكتاب : 93/1.
128- ينظر : فتح الباري 4/ 376 .
129- تهذيب إصلاح المنطق : 125 .
130- الكتاب : 36/2 .
131- الكتاب : 100/2 و 102 و 244/3 .
132- الكامل : 111/1 .
133- همع الهوامع : 177/1 .
134- همع الهوامع : 156/2 .
135- شذور الذهب : 54 /55 .
136- الكشاف : 286/4.
137- المحتسب : 373/2 .
138- مجمع البيان : 1/ 539 .
139- البحر : 8/ 512 .
140- الحيوان : 90/1 – 91 .

المصادر

- القرآن الكريم .

1- أثر التأويل النحوي في فهم النص ، د.غازي طليمات ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، العدد 15 .
2- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة ، د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب ، ط1 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1418 – 1998 م .
3- أساس البلاغة ، لجار الله الزمخشري (538 هـ) ، دار صادر ، بيروت – 1979 م .
4- أسرار البلاغة ، للإمام عبد القاهر الجرجاني ، شرح وتعليق د.محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة الإيمان – المنصورة – مصر
5- أصول التفكير النحوي ، د.علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية – كلية التربية – 1973م.
6- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق ، د.عبد الحسين الفتلي ط3 ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، 1408 هـ ، 1988 م .
7- الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، قدم له وضبطه وشرحه د . احمد سليم الحمصي ، ود. محمد احمد قاسم ، ط1 ، جروس برس 1988م .
8- أمالي ابن الشجري ، لابن الشجري ، تحقيق ودراسة د.محمود محمد الطناحي / ط1 ،مكتبة الخانجي – القاهرة ، 1413هـ - 1992م.
9- أمالي المرتضى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية بمصر ،ط1 ، 1373هـ - 1954م .
10- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الانباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – بيروت ، 1407هـ - 1987م .
11- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق د.مازن المبارك ،ط5 ، دار النفائس – بيروت ، 1406هـ - 1986م .
12- البحر المحيط (تفسير البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي . دراسة وتحقيق : عادل احمد عبد المقصود وآخرين . ط1 ، دار الكتب العلمية بيروت ، 1413هـ - 1993م.
13- البرهان في علوم القرآن للزركشي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط1 ، دار الجيل – بيروت ، 1408هـ - 1988م.
14- البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، 1368هـ - 1949م .
15- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، تحقيق عبد الستار احمد فراج وزملائه ، الكويت ، 1385 هـ - 1965م.
16- التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ، للدكتور رمضان عبد التواب ، مطبعة المدني – مصر ، 1983 .
17- التفسير الكبير ، للإمام الفخر الرازي ، ت 606 ،ط2 ، دار الكتب العلمية – طهران .
18- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبدالله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي ت67 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1987 .
19- الجمل في النحو ، للزجاجي ، تحقيق د.علي توفيق الحمد / مؤسسة الرسالة ، ط2 ، بيروت ، 1405 هـ - 1985م .
20- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار أحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
21- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، دار أحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
22- الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي – بيروت ط3 ، 1388هـ -1969م .
23- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية ، للبغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ومكتبة الخانجي ، دار الرافعي ، القاهرة 1967 م – 1968 م.
24- الخصائص لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب في القاهرة ، 1952م.
25- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د محمد رضوان الداية ، د . فايز الداية ، دار قتيبة ، 1403هـ - 1983م .
26- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق : لطفي الصقال ، ودرية الخطيب ، دار الكتاب العربي – حلب ، 1969م.
27- ديوان الهذليين ، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1364هـ - 1945م .
28- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد (أبي بكر احمد بن موسى بن العباس بن مجاهد) ، ط3 ، دار المعارف بمصر .
29- سر صناعة الأعراب ، لابن جني . دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي ، ط2 ، دار القلم – دمشق ، 1413هـ - 1993م.
30- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، للاشموني ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد ، إشراف د.اميل بديع يعقوب ،ط1 ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1419هـ - 1998 .
31- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق وضبط د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل – بيروت .
32- شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محمود الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة –بيروت .
33- شرح القصائد العشر ، صنعه الخطيب التبريزي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الأصمعي ، حلب ، ط2 ، 1393هـ - 1973م.
34- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – بيروت 1422هـ - 2001م .
35- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس ، حققه وضبط نصوصه د. عمر فاروق الطباع ، ط1 ، مكتبة المعارف – بيروت ، 1414هـ - 1993م.
36- صحيح البخاري ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

37- الصناعتين الكتابة والشعر ، أبو هلال العسكري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط1 ، 1371هـ - 1952م .
38- العمدة في محاسن الشعر وادبه ونقده ، ابن رشيق القيرواني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل – بيروت ، ط3 1972م .
39- فتح الباري شرح صحيح بخاري ، لابن حجر العسقلاني ، حقق الأصل الشيخ عبد العزيز عبدالله بن باز ، ورقم الكتب والأبواب والأحاديث الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، ط2 ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1418هـ - 1997م .
40- فقه اللغة وسر العربية ، للثعالبي ، تحقيق ، إملين نسيب ، ط1 ، دار الجيل – بيروت ، 1418هـ -1997م .
41- القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، ط4 مؤسسة الرسالة – بيروت ، 1415 هـ - 1994م .
42- الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن يزيد المبّرد ، ت286 هـ تحقيق محمد احمد الدالي ، مؤسسة الرسالة – بيروت 1985م .
43- الكتاب ، لسيبويه ، ت180هـ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط4 ، 1425هـ - 2004 م .
44- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، شرحه وراجعه : يوسف الحمادي ، الناشر : مكتبة مصر .
45- لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت .
46- المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر ، لابن الأثير ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده مصر ، 1359هـ - 1939م .
47- مجمع البيان في تفسير القرآن ، تأليف ، إمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي ، ت 548 هـ ، حققه وعلق عليه لجنة من العلماء والمحققين الاخصائين ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط1 ، 1415هـ - 1995م.
48- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، ت392 هـ ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، 1389هـ - 1969 م.
49- مسند الإمام احمد بن حنبل ، مصورة على الطبعة اليمنية بمصر 1313 هـ .
50- معاني القرآن للفرّاء ، تحقيق محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتاب – بيروت ،ط2 1980.
51- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاجي ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ - 1988م .
52- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، لابن هشام الأنصاري تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط5 1979م.
53- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، 1382هـ - 1963م.
54- مقدمة في النحو ، خلف بن حيان الأحمر ، تحقيق د. عز الدين التنوخي ، ط1 مطبعة الترقي ، دمشق ، 1961م.
55- النشر في القراءات ، لابن الجزري ، تصحيح ومراجعة محمد علي الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
56- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، للإمام برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي ، ت 885هـ ، خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه : عبد الرزاق غالب المهدي ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1424هـ - 2003م .
57- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية الكويت ، 1397هـ- 1977م .